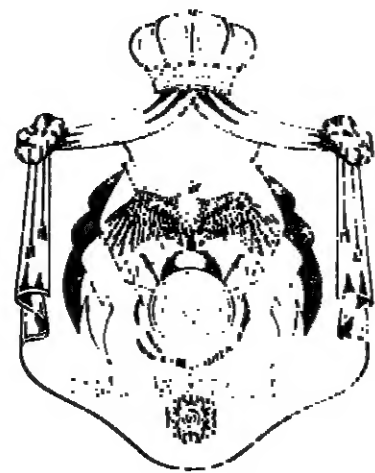


مكتبة مناصب

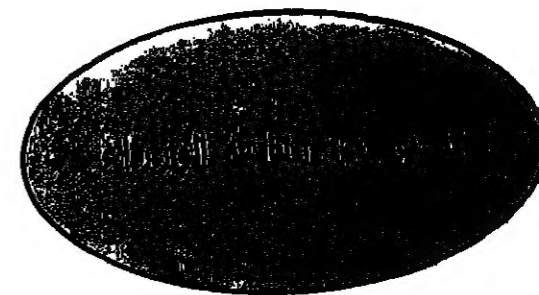


الأبلة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: السبت ٢٣ رمضان سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ١ شباط سنة ١٩٩٧ م.

العدد: ٤١٨١



طبع في المطبع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هذه من الاصل



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٥١	قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية
٢٥٨	نظام رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية
٣٦٠	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الاندونيسية حول حماية وترويج الاستثمارات
٣٦٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية اندونيسيا بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل
٣٩٨	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الاندونيسية في مجال الامتصاص البهريسة
٤٠٦	قرار صادر عن وزير العمل خاص بالاعمال الخطرة او المرهقة او المفرقة بالصحة للاحداث
٤١١	قرار صادر عن وزير العمل بتشكيل لجان النظـر في اثناء او تطبيق عقود العمل
٤١٣	تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ تعليمات لتنظيم اعمال القياس والمعايرة في المملكة
٤٢٧	تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ تعليمات منح الترخيص لاستعمال علامة الجودة الاردنية
٤٥٩	قرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٦ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣٢ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب تصادق على القانون الاتي ونامر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢ - لسنة ١٩٩٧
قانون التصديق على البروتوكول المالي
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر البروتوكول المرفق بهذا القانون الملحق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحا ونافذا بالنسبة لجميع الفئات المتوخاه منه .

٢٢٦ -

٢٢٧ -

٢٢٨ -

٢٢٩ -

٢٣٠ -

٢٣١ -

٢٣٢ -

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلونون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٧ - ٢٢٢ - م

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
وزير الدفاع
عبد الكريم الكباريتي

وزير
التعليم العالي
الدكتور عبدالله السور

وزير
الداخلية
الدكتور عوض خليات

وزير
الاقتصاد العام والاسكان
المهندس فهد الهادي المجالي

وزير
العدل
عبد الكريم الدققي

وزير
البريد والاتصالات
جمال الصرايرة

وزير
المياه والري
المهندس سمير قنوار

وزير
السياحة والآثار
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الشؤون البلدية
والهوية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيشات

وزير
الصحة
الدكتور عارف البطاينة

وزير الاوقاف والشؤون
والقدس الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير
التخطيط
الدكتور ريماء خلف الهندي

وزير
المطاعة والثروة المعدنية
الدكتور هاشم الدباس

وزير
دولة للشؤون البرلمانية
محمد الدويب

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
هشام التسل

وزير
التربية الاجتماعية
المهندس حماد ابو جاموس

وزير
التعمير
المهندس منير صوير

وزير
المعمل
الدكتور عبدالجواد الشخاينة

وزير
دولة
مفلح الرحيمي

وزير
القانون
الدكتور احمد القضاة

وزير
الزراعة
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير
دولة
محمود عبداللطيف الهويل

وزير
الشباب
محمد داوديه

وزير
دولة
محمد عودة نجات

وزير
التربية والتعليم
الدكتور منظر المصري

وزير
المالية
سوان عوض

وزير
دولة للشؤون الخارجية
خالد العاصم

وزير
الادارة
الدكتور جمال ناصر

وزير
التربية الادارية
الدكتور جمال ناصر

وزير النقل ووزير الصناعة
والتجارة بالوكالة
المهندس ناصر النوازي

هذا من الاصل

بروتوكول مالي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

توطيدا لروابط الصداقة والتعاون الفني التي تربط بين البلدين ولدعم الاقتصاد الاردني وتطويره ،
فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على إبرام هذا
البروتوكول .

المادة ١ - قيمة وغاية الدعم المالي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الاردنية دعما ماليا لتمويل مشاريع تعد من ضمن
الاولويات التنموية للاردن . هذا الدعم المالي الذي لا تتجاوز قيمته الى ١٠٠ مليون
فرنك فرنسي - مائة مليون فرنك فرنسي - سيستخدم لغايات تمويل شراء السلع
والخدمات الفرنسية اللازمة لتمويل المشاريع المذكورة في الملاحق المرفقة بهذا البروتوكول .

المادة ٢ - توزيع الدعم المالي

يتضمن الدعم المالي المذكور في المادة ١ - أعلاه على :
- منحة من الخزانة الفرنسية بقيمة ١٠ ملايين فرنك فرنسي لتمويل المشاريع المذكورة
في الملحق رقم ١ -
- قرضا من الخزانة الفرنسية بقيمة ٩٠ مليون فرنك فرنسي لتمويل المشاريع المذكورة في
الملحق رقم ٢ -

المادة ٣ - الشروط التي تحكم التسهيلات المالية

يمنح قرض الخزانة الفرنسية لمدة ٢٢ عاما من ضمنها فترة سماح مدتها ٧ -
سنوات . ويسعر فائدة ١ ٪ سنويا . ويسدد القرض على ٣٠ قسطا متساويا نصف سنوي
يستحق القسط الاول منها بعد ٩٠ شهرا من نهاية ربع السنة التي حصل فيها البحب
الاول . وتدفع الفائدة على اجمالي الرصيد المسدود ويجري سرياتها من تاريخ كل
سحب من قرض الخزانة وتسدد على قسطين نصف سنويين .

أخ اتفاقا بين البنك المركزي الأردني كممثل للحكومة الأردنية وبينك الائتمان الوطني
الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بتوجيه تحديد آلية استعمال وتسديد القرض .

المادة ٤ - احتساب الجسباب والسداد

يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي .

المادة ٥ - فترة استغلال تمويل الخزانة الفرنسية

لاستغلال الدعم المالي الوارد في المادة ١ - أعلاه يتطلب ان يتم توقيع العقود
١٩٩٧-٦-٣٠ كحد نهائي كما ان القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا

البروتوكول يجب ان تتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .
لا يسمح بالسحب من التمويل المقدم من الخزانة الفرنسية المقدم بموجب هذا البروتوكول
بعد تاريخ ١٩٩٦-٦-٣٠ ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي
حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة ٦ - الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية
مقدمة :
- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة من شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن
الجوي بوثيقة شحن صادرة من شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن
بري صادرة من شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة
فرنسية .

المادة ٧ - العقود المغطاة

ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المشار اليها في المادة
١ - أعلاه مؤهلة لان تمويل من الدعم المالي وفقا لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال
تبادل الكتب ما بين السلطات الاردنية المختصة والتفصل الاقتصادي والتجاري في السفارة
الفرنسية في عمان ممثلا للجهات الفرنسية الرسمية .
وهذا القرار النهائي والذي يتطلب تقييما مسبقا لكل مشروع من قبل الجهات الفرنسية المعنية
بحيث يكون المشروع متجانسا ووفق الانظمة التي تم اعتمادها مع قبل الدول المشاركة
في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرراتها .
ان يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجابي بشأن العقود المغطاة في حالة حدوث تأخير في مستحقات
قروض الخزانة الفرنسية .

المادة ٨ - الضرائب

لا تخضع الانصاف او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول
للضرائب الاردنية . ولا تستخدم منحة الخزانة الفرنسية لتمويل أية شريحة في الاردن .

المادة ٩ - تقييم المشاريع

يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي
سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن .
ويمكن لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، اذا ما رغبت ، المشاركة في هذا التقييم للاستفادة
من النتائج . وتوافق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي
ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

هكذا حدد الأصل

المادة ٣٠٠ - تاريخ النفاذ .

يعتبر هذا البروتوكول مبادي المفعول اعتباراً من تاريخ توقيعه .
وفيهادة على ذلك قام الموقعون اذناه الموقعون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب
الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووقع اختتامهم عليه .
وقع في ٢٠ - ١٩١٥ على اربع نسخ اصلية اثنتين باللغة الانجليزية واثنين باللغة الفرنسية
ويعتبر النصان متمدنين بنسب التعداد .

وتوقع

وتوقع

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة الجمهورية الفرنسية

هذا الاتفاقية قد تم توقيعها في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس بين
الملك الحسين بن علي من المملكة الاردنية الهاشمية
والجنرال فيرديناند فون دير هوبن من الحكومة الفرنسية
على ان يكون هذا الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها
في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس .
هذا الاتفاقية قد تم توقيعها في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس بين
الملك الحسين بن علي من المملكة الاردنية الهاشمية
والجنرال فيرديناند فون دير هوبن من الحكومة الفرنسية
على ان يكون هذا الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها
في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس .

هذا الاتفاقية قد تم توقيعها في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس بين
الملك الحسين بن علي من المملكة الاردنية الهاشمية
والجنرال فيرديناند فون دير هوبن من الحكومة الفرنسية
على ان يكون هذا الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها
في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس .

هذا الاتفاقية قد تم توقيعها في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس بين
الملك الحسين بن علي من المملكة الاردنية الهاشمية
والجنرال فيرديناند فون دير هوبن من الحكومة الفرنسية
على ان يكون هذا الاتفاقية نافذة من تاريخ توقيعها
في ٢٠ - ١٩١٥ في باريس .

الملحق رقم ١ - ١

المشاريع الممولة من منحة الخريفة

مليون فرنك فرنسي

اسم المشروع

دراسة مياه الفرق

٢٠٠

دراسة الاغوار الجنوبية (مرحلة ٢)

٢٠٥

دراسة جدوى غنييه واقتصادية

٢٠٠

لمعالجة النفايات الصلبة لامانة عمان

٢٠٠

دراسة لتطوير مطار عمان

٢٠٠

* المجموع

١٠

هكذا من الاصل

الملحق رقم ٢ -

المشاريع الممولة من قرض الخزينة

اسم المشروع	مليون فرنك فرنسي
- توسعة صوامع الحبوب في أريـد	٤٠٠
- تحسين وتوسعة محطة تنقية المياه العادمة / البعجة	٣٥
- تطوير مركز الرادار لمرابطة الرحلات الجوية في مطار عمان	١٥
* المجموع	٩٠

نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣-١٢-١٩٩٦

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٥ - لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية لسنة ١٩٩٧) ويعرأ مع النظام رقم ١٩ - لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الملحق الخامس من النظام الاصيل (مقرر درجات المعز) على النحو التالي :-
 أولا : بالغاء النسبة ١٥ ٪ الواردة في آخر الفقرة ٢ - منه والاستعاضة عنها بالنسبة ١٠٠ ٪ .

هذه هي النسخة

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ٣- منه والاستعاضة منه بالنص التالي :-
٣ - يكون تقدير العجز للأصابة او مجموع الاصابات اربع درجات ووفقا لما يلي :-

- ١- ١٩٪ خفيف
- ٢- ٢٠ - ٣٩٪ جزئي
- ٣- ٤٠ - ٦٩٪ جسيم
- ٤- ٧٠ - ١٠٠٪ كلي

١٩٩٦-١٢-٢٣

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور عبدالله السور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاسمال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي	وزير الصيد ميدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والسري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير السياحة والآثار الدكتور مالح ارشدات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير الدولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التل	وزير التعمية الاجتماعية المهندس هادي ابو جاموس	وزير التعمية المهندس منير صويو
وزير العمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة	وزير دولة مفلح الرحيمي	وزير النقابة الدكتور احمد القضاة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير دولة محمد هودة نجيدات
وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد الفادحة	وزير الاعلام الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية الادارية ووزير الشباب بالوكالة الدكتور كمال ناصي		وزير التنظيم المهندس ناصر السوي

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧٦) تاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ المتضمن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الاندونيسية في عمان بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٢ بشكلها التالي:-

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية الأندونيسية
حول حماية وترويج الاستثمارات

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الأندونيسية (المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) :

أخذهن بعين الاعتبار علاقات الصداقة والتعاون الموجودة بين البلدين وشعبيهما :

ورغبة منهما بايجاد ظروف مؤاتية لاستثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين أساسها المساواة في السيادة والمصالح المتبادلة ؛ و

إدراكا منهما بأن الاتفاق حول حماية وتشجيع مثل هذه الاستثمارات سيؤدي الى تحفيز النشاطات الاستثمارية في كلا البلدين ؛

قد اتفقتا على مايلي :-

المادة (١)

تعريفات

لغايات هذه الاتفاقية :

١- تعني لفظة " استثمار " أي نوع من الموجودات المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وفقا لقوانين وأنظمة الاخير ، شمولا وليس حصرا :

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الحقوق كالأرھونات العقارية والامتيازات والضمانات وأية حقوق مشابهة ؛

هذه هي النسخة

ب- الحقوق المنبثقة عن الحصص، الأسهم، السندات أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات أو المشاريع المشتركة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛

ج- المطالبات في مبلغ نقدي أو أي أداء له قيمة مالية؛

د- حقوق الملكية الفكرية، الإجراءات التقنية، المعرفة الحرفية والسمعة التجارية؛

هـ- الامتيازات التجارية الممنوحة بموجب قانون أو عقد متعلق باستثمار وتشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها أو إستغلالها.

٢- تعني لفظة "مستثمر" أي من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين الذي يقيم استثمار في الإقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للاتفاقية الحالية.

إن لفظة "مواطن" تشمل بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين:

- الأشخاص الطبيعيون الذي يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد؛

- الأشخاص القانونيون المؤسسون وفقاً لقوانين ذلك الطرف المتعاقد؛

٣- تعتبر لفظة "بدون تأخير" متحققة، إذا تم إجراء التحويل خلال فترة كتلك التي جرت عليها الممارسات المالية الدولية عادة.

٤- تعني لفظة "الإقليم":

بالنسبة لجمهورية الدومينيكا:

كل الأراضي التي تكون جمهورية الدومينيكا، البحر الأتليمي، المياه الأرخيلية، بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض والمجال الجوي فوقها.

بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية:

الإقليم المملكة الأردنية الهاشمية كما هو معرف في قوانينها ومقبولاً في القانون الدولي.

المادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمارات

١- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويهيء ظروفًا مؤاتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في الإقليم، ويجيز هذه الاستثمارات وفقاً لقوانينه وأنظمته.

٢- تعامل استثمارات مستثمرين أي من الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بحماية وأمان مناسبين في الإقليم الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٣)

أحكام الدولة الأكثر رعاية

١- يجب على كل طرف متعاقد أن يضمن لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة منصفة وعادلة، وينبغي ألا يؤثر ذلك الطرف بأي إجراء تمييزي أو غير معسل على التشغيل والإدارة والصيانة والاستعمال والتمتع أو التصرف من قبل أولئك المستثمرين.

٢- وعلى وجه أدق، يمنح كل طرف متعاقد لمثل هذه الاستثمارات معاملة لا تقل في أفضليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة.

٣- إذا منح أحد الطرفين المتعاقدين مزايا خاصة لمستثمري دولة ثالثة استناداً إلى اتفاقات تأسيس اتحادات جمركية، اتحادات اقتصادية، اتحادات مالية أو مؤسسات شبيهة، أو على أساس اتفاقات مؤقتة أو مستقبلية تؤدي لمثل هذه الاتحادات أو المؤسسات، فلا يكون ذلك الطرف المتعاقد ملزماً بمنح مثل هذه المزايا لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

هكذا من المصادق

المادة (٤)

نزع الملكية

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إتخاذ إجراءات لنزع الملكية أو التأميم أو أي سلب لحيازة له أثر مساو للتأميم أو نزع الملكية ضد إستثمارات أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر إلا تحت الظروف التالية :-

أ- أن تكون هذه الاجراءات متخذة لغاية مشروعة أو هدف عام ووفق تطبيق صحيح للقانون ؛

ب- أن تكون هذه الاجراءات غير تمييزية ؛

ج- أن تكون هذه الاجراءات مصحوبة بأحكام لدفع تعويض عاجل ، مناسب وفعلي . يجب أن تكون قيمة التعويض مساوية للقيمة السائدة في السوق ، وبدون تأخير قبل أن يصبح إجراء نزع الملكية معلوما للجمهور . يجب أن تحدد القيمة السوقية وفقا للممارسات والطرق المعترف بها دوليا ، وعند عدم القدرة على تحديد القيمة السوقية هذه بشكل منصف ، يجب أن تكون تلك القيمة المقولة التي قد يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين هنا ، ويجب أن تكون قابلة للتحويل الحر وبعملة قابلة للاستعمال الآخر لدى الطرف المتعاقد .

المادة (٥)

التعويض عن الخسائر

١- يُمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين ، الذين تتعرض استثماراتهم في القيم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناجمة عن حرب أو نزاعات مسلحة آخر ، ثورة ، حالة طوارئ وطنية ، تمرد ، عصيان مسلح أو سلب في القيم الطرف المتعاقد الآخر ، تعويض أو أية تسوية أخرى فيما يتعلق بإعادة الحال إلى مكان عليه وتعويض الأضرار من قبل الطرف الآخر .

٢- يجب أن لا تقل المعاملة في الضليتها عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة ، أيهما أكثر افضلية بالنسبة للمستثمرين المعنيين .

المادة (٦)

التحويل

١- يجب أي يضمن كل طرف متعاقد ضمن إطار لوائيه والنظمه فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في القيم الطرف المتعاقد السابق التحويل الحر للدفعات المتعلقة بهذه الاستثمارات بدون تأخير ، بعمله قابلة للتحويل وبالتحديد :

أ- الأرباح ، المكاسب ، الفوائد ، العوائد وأي دخل جاري آخر ؛

ب- الأموال الضرورية .

- للحصول على المواد الخام أو المساعدة ، شبه المصنعة أو المنتجات النهائية ؛ أو

- لاستبدال الموجودات الرأسمالية لضمان إستمرارية الاستثمار ؛

ج- رأس المال والمبالغ الاضائية الضرورية لصيانة الاستثمار وتطويره ؛

د- الأموال المدفوعة سدادا للديون ؛

هـ- الأتاوات والرسوم ؛

و- مكاسب الأشخاص الطبيعيين من أحد الطرفين المتعاقدين المسموح لهم بالعمل المتعلق باستثمار في إليم الطرف المتعاقد الآخر .

ز- عوائد البيع ، التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار ؛

ح- التعويض عن الخسائر ؛

ط- التعويض عن نزع الملكية .

٢- يتم اجراء التحويلات هذه فيما يتعلق بالصفقات الجارية للعملة المحولة وفقا لسعر الصرف السائد بتاريخ التحويل .

هذه هي النسخة

المادة (٧)

الحلول

إذا كانت إستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين مؤمنة ضد مخاطر غير تجارية وفقا لنظام يؤيده قانون
ليجب أن يعترف الطرف المتعاقد الآخر بأي حلول في الحقوق للمؤمن أو مبد التامين محل المستثمر المذكور
وفقا لشروط مثل هذا التأمين ، شريطة ، ألا يكون المؤمن أو مبد التامين مخولا بممارسة أي حقوق غير تلك
الحقوق التي كان المستثمر مخولا بممارستها .

المادة (٨)

تسوية النزاعات بين أحد الطرفين
المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

١- يجب تسوية أي نزاع بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر بخصوص إستثمار الطرف
المتعاقد الأخير في إقليم الطرف المتعاقد السابق ودعا عن طريق التشاور والمفاوضات .

٢- إذا لم يكن بالإمكان تسوية مثل هذا النزاع خلال مدة ستة أشهر من تاريخ تقديم بلاغ خطي من قبل أي
من الطرفين سعيا لتسوية ودية ، فيجب وبناءا على طلب المستثمر المعني عرض النزاع إما على السلطات
القضائية الموجودة لدى الطرف المتعاقد المعني أو التحكيم الدولي أو التوفيق .

٣- بناءا عليه ، يقبل كل من الطرفين المتعاقدين عرض أي النزاع ينشأ بين ذلك الطرف المتعاقد ومستثمر من
الطرف المتعاقد الآخر بخصوص استثمار لذلك المستثمر في إقليم الطرف المتعاقد السابق على المركز الدولي
لتسوية نزاعات الاستثمار لصد تسويته عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك طبقا لإتفاقية تسوية الخلافات
المتعلقة بالاستثمارات التي تنفا بين الدول ورعايا دول أخرى والمعروفة للتوفيق بواشنطن دي. سي.
بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٥ .

المادة (٩)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١- يجب أن تتم تسوية النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها،
إن أمكن ، بالطرق الدبلوماسية .

٢- إذا لم يكن بالإمكان تسوية النزاع بين الطرفين المتعاقدين خلال ستة أشهر من تاريخ الاعلام عنه بهذه
الطرق ، فيجب وبناءا على طلب أي من الطرفين المتعاقدين عرضه على محكمة تحكيم مكونة من ثلاثة
أعضاء. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتعيين عضوا في المحكمة ، والذي يقوم بدوره باختيار رئيسا
للهيئة يكون مواطنا لدولة ثالثة تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين .

٣- إذا لم يتم أحد الطرفين المتعاقدين بتعيين محكمه ولم يستجب لدعوة الطرف الآخر للقيام بالتعيينات
اللازمة خلال شهرين ، فلأخير دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بأية تعيينات ضرورية .

٤- إذا لم يتوصل المحكمان المعنيان إلى اتفاق بخصوص تعيين الرئيس فيجوز أن يتقدم أي من الطرفين
المتعاقدين بطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات الضرورية .

٥- إذا وفي الحالات المحددة في الفقرتين (٣) و (٤) من المادة الحالية لم يستطع رئيس محكمة العدل
الدولية ممارسة هذه المهام أو كان مواطنا لأحد الطرفين المتعاقدين ، فيقوم نائب الرئيس بإجراء كل
التعيينات اللازمة ، وإذا لم يستطع إجراء هذه التعيينات ، يقوم القاضي الأكثر أقدمية في المحكمة الدولية
والذي لا يكون مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين بالقيام بكل التعيينات .

٦- يجب أن تتوصل المحكمة لقراراتها على أساس إحترام القوانين . يجوز للمحكمة أن تقترح التوصل إلى
اتفاق بالطرق الودية في أي مرحلة من مراحل إتخاذ القرار . يجب أن لا تشكل الأحكام السابقة عائقا
لمثل هذه التسوية للنزاع .

٧- تحدد المحكمة القواعد الإجرائية الخاصة بها ، دون خرق أية إتفاقات أخرى بين الطرفين المتعاقدين .
تتخذ المحكمة قراراتها بأغلبية الاصوات .

هكذا من النص

٨- يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين تكاليف عضوه في المحكمة ، وذلك حسب دورهم في اجراءات التحكيم . يتحمل الطرفان المتعاقدان مناصفة وباتساوي تكاليف الرئيس والتكاليف المتبقية . للمحكمة أن تقرر تحميل أحد الطرفين المتعاقدين جزء أعلى من تغطية النفقات ويكون هذا القرار ملزما لكلا الطرفين المتعاقدين .

٩- تكون قرارات الهيئة نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين .

المادة (١٠)

مجال التطبيق

تنطبق هذه الاتفاقية على استثمارات مستثمري المملكة الاردنية الهاشمية في إقليم الجمهورية الاردنوسية والتي سبق وأن منحت القبول وفقا للقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٧ المتعلق بالاستثمارات الاجنبية وأي قانون مدلل له أو يحل محله . وكذلك تنطبق على استثمارات مستثمري الجمهورية الاردنوسية في إقليم المملكة الاردنية الهاشمية والتي منحت القبول وفقا للقوانين المتعلقة بالاستثمار أو أي قانون مدلل له أو يحل محله .

المادة (١١)

تطبيق الاحكام الأخرى

إذا كانت أحكام قانون أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما وفقا للقانون الدولي في الوقت الحاضر أو التي تنشا لد فيما بعد تحتوي اضافة إلى هذه الاتفاقية على نظام عام أو محدد ، يخول استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة أكثر افضلية من تلك الممنوحة في الاتفاقية الحالية ، فيجب أن يسود هذا النظام في مدى افضليته على الاتفاقية الحالية .

المادة (١٢)

التشاور والتعديل

١- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين طلب التفاوض حول أي مسألة بخصوص هذه الاتفاقية . يجب على الطرف الآخر أن يمنح اعتبارات لاطفية للمقترح وأن يعطي فرصة مناسبة لاجراء لمثل هذا التشاور .

٢- يجوز تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت بموافقة مشتركة إذا اعتبر ذلك ضروريا .

المادة (١٣)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، مدتها وانهاؤها

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ التبليغ الاخير باستكمال اجراءات التصديق الداخلية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين . تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لفترة عشر سنوات وبعد ذلك تستمر سارية المفعول لفترة عشر سنوات أخرى وهكذا ما لم يشر خطيا أي من الطرفين المتعاقدين عن رغبته بإنهاء الاتفاقية قبل سنة واحدة من انتهائها .

٢- بخصوص الاستثمارات المقامة قبل دخول تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تبقى أحكام المواد ١ وحتى ١٢ نافذة لفترة عشر سنوات أخرى من تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية .

وشهادة على ذلك قام الموقعان أدناه والمفوضان حسب الأصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في لسختين في عمان في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني لعام ١٩٩٦ باللغة الإنجليزية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

التوقيع

عن حكومة الجمهورية الاردنوسية

التوقيع

هكذا من المصلح

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية اندونيسيا

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق
بالضرائب على الدخل.

.....

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية اندونيسيا رغبة منهما في ابرام
اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ، قد اتفقتا
على ما يلي :-

المادة (١)

نطاق الاتفاقية فيما يتعلق بالأشخاص

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين للمعاقدين أو في كليتهما.

المادة (٢)

الضرائب التي تختص بها الاتفاقية

١. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل بالنيابة عن أي من الدولتين
للمعاقدين أو وحداتها السياسية أو السلطات المحلية ، بصرف النظر عن طريقة فرضها .
٢. بموجب هذه الاتفاقية تعتبر ضريبة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع
الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف في
الاموال المنقولة ، وغير المنقولة .
٣. ان الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الاتفاقية هي :
أ- في الأردن :-
١. ضريبة الدخل ؛
٢. ضريبة التوزيع ؛
٣. ضريبة الخدمات الاجتماعية ؛
(ويشار إليها فيما يلي " بالضريبة الأردنية ") ؛
ب- في اندونيسيا :-
ضريبة الدخل المفروضة بموجب ائتمانيات اندانج باجاك بتغولان لسنة ١٩٨٤
(القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ كما هو معدل)
(ويشار إليها فيما يلي بالضريبة الاندونيسية) .
٤. تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل جوهري المفروضة من
قبل أي من الدولتين للمعاقدين على الدخل التي تفرض بعد توقيع هذه الاتفاقية
بالإضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها ، وتبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين
للمعاقدين السلطات للمعاقدة الأخرى عن أية تغييرات هامة التي أجريت على قوانينها
الضريبية المرعية .

هكذا عند الاصل

المادة (٣)

تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الإتفاقية وما لم يتطلب السياق غير ذلك :

- أ- ١. تعني كلمة "الأردن" أراضي المملكة الأردنية الهاشمية ، والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية ، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية ، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية أو غير حية ؛
٢. تعني كلمة " اندونيسيا " إقليم جمهورية اندونيسيا كما هو معرف في قوانينها .

- ب- تشمل كلمة " الشخص " الفرد والشركة وأي هيئة من الأشخاص ؛
- ج- تعني كلمة " شركة " أي مجموعة من الأشخاص أو أي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛
- د- تعني عبارة " مشروع الدولة المتعاقدة " ونشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التعاقب مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- هـ- تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة تشغيل من قبل مشغل دولي متعاقدة ولا يدخل في هذا المفهوم عندما تشغيل السفينة أو الطائرة في مشروع دولي آخر ؛

ز- تعني كلمة " مواطن " :

١. أي فرد يحمل جنسية الدولة المتعاقدة ؛
٢. أي شخص قانوني أو شركة اشخاص أو شركة مساهمة تستمد وضعها ذاك من القانون الساري المفعول في الدولة المتعاقدة ؛
- ح- تعني عبارة " قاعدة ثابتة " مكان دائم تمارس فيه نشاطات مهنية .

٢. فيما يتعلق بتطبيق هذه الإتفاقية من قبل دولة متعاقدة ، يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في هذه الإتفاقية ذات المعنى الذي يعنيه في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب موضوع هذه الإتفاقية ، ما لم يدل السياق غير ذلك .

المادة (٤)

المقيم

١. لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " أي شخص يكون بموجب قوانين هذه الدولة خاضعا للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة . لكن لا يشمل هذا المفهوم أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .
٢. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيتحدد وضعه وفقاً للآتي :
- أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يرتبط بها ارتباطا وثيقا ؛

هذه المادة

ب- اذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية ، واذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين فإنه يعتبر مقيما في الدولة التي يكون له فيها اقامة معتادة ؛

ج- اذا كان يقيم عادة في كلتا الدولتين المتعاقدين او لا يقيم في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون أحد مواطنيها ؛

د- اذا تعذر تحديد وضع المقيم وفقا لاحكام الفقرات من (أ) - (ج) فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تحل المسألة باتفاق متبادل .

٣. اذا اعتبر شخص من غير الافراد ، واستنادا لاحكام الفقرة (١) ، مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدين ، تحل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المسألة باتفاق متبادل .

المادة (٥)

المنشأة الدائمة

١- لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي من خلاله يؤدي النشاط التجاري للمشروع كليا أو جزئيا .

٢- تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :

أ- مكان الإدارة ؛

ب- الفروع ؛

ج- المكاتب ؛

د- المصانع ؛

هـ- الممتلكات ؛

و- المستودعات أو المباني المستعملة كمخازن للبضائع ؛

ز- المزرعة أو الحقول المزروعة ؛

ح- المنجم ، او بئر البترول او الغاز ، او الحجر أو أي مكان آخر لاستخراج المصادر الطبيعية .

٣. وتشمل عبارة " المنشأة الدائمة " أيضا :

أ- موقع البناء او الإنشاء او مشروع التجميع او التركيب او أي نشاطات اشرافيه لها علاقة بنفس المشروع شريطة استمرار ذلك الموقع او المشروع او النشاطات لمدة تزيد على الستة أشهر ؛

ب- تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين او أفراد آخرين اذا استمرت تلك الأنشطة (لمشروع أو لمشروع آخر مرتبط به) لمدة تزيد في مجموعها على شهر واحد خلال فترة اثني عشر شهرا .

٤. باستثناء الاحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة ما يلي :

أ- استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين او عرض السلع او البضائع التجارية العائدة للمشروع ؛

ب- الاحتفاظ بمخزون السلع او البضائع العائدة للمشروع فقط من اجل التخزين او العرض ؛

ج- الاحتفاظ بالسلع او البضائع التجارية العائدة للمشروع فقط لغايات معالجتها واتاحتها من قبل مشروع آخر ؛

د- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع او البضائع التجارية او لجمع المعلومات لأغراض للمشروع ؛

هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط للإعلان او لتزويد المعلومات ؛

و- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية او مساعدة ؛

هذه هي النسخة

ز- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط من أجل تجميع النشاطات المذكورة في البنود من (أ-س) من هذه الفقرة شريطة أن يكون النشاط الناتج من عملية التجميع هذه ذا صفة وطبيعة تحضيرية أو مساعدة .

هـ- بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (١-٢) من هذه المادة إذا قام شخص بالتصرف بالنيابة عن مشروع - باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٧) من هذه المادة - في دولة متعاقدة فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بالنشاطات التي يمارسها ذلك الشخص للمشروع ، إذا كان الشخص :

أ- لديه سلطة ويمارس بالعادة إبرام العقود باسم للمشروع ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٤) إذا كانت قد جرت ممارستها من خلال مكان ثابت للعمل لا تجعل من هذا المكان الثابت منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة ؛ أو

ب- ليس لديه مثل تلك السلطة ، ولكنه يحتفظ بالعادة في الدولة للتعاقدة الأولى بمخزون للسلع والبضائع من المخزون الذي يسلمه بانتظام بالنيابة عن

المشروع ؛ أو

ج- ينتج أو يجري عمليات تصنيع في تلك الدولة لبضائع أو سلع تخص ذلك

المشروع ؛

٦- يعتبر مشروع التأمين لدولة متعاقدة باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين ، أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان يحصل اقتساب التأمين في تلك الدولة للتعاقدة أو يؤمن على المخاطر الموجودة في تلك الدولة من خلال موظف أو من خلال ممثل ليس وكيلاً ذا وضع مستقل ضمن معنى الفقرة (١٧) .

٧- لا يعتبر المشروع أن له (منشأة دائمة) في الدولة المتعاقدة بمجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة المتعاقدة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو وكيل عادي أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف بالاعتیادي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة . على أية حال ، عندما تكون نشاطات ذلك الوكيل مكرسة كلياً أو بشكل شبه كلي بالنيابة عن هذا المشروع أو المشاريع المتداخلة معه ، فإنه لا يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

٨- أن حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو يسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك) لا يجعل أي من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

المادة (٦)

الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

١- يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من ملكية الأموال غير المنقولة (كما فيها الزراعة والحراج) الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الملكية مدار البحث . وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتبعية كالحیوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتعريب التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي وحتى الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متغيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية ، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة .

٣- تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي بحر آخر .

٤- تطبق أحكام الفقرتين (١١، ٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة لإنجاز خدمات شخصية مستقلة .

هكذا من النص

المادة (٧)

الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطا تجاريا او صناعيا في الدولة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة وإذا كان المشروع يزاول نشاطا على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى الى :

- أ- تلك المؤسسة الدائمة ؛
- ب- مبيع السلع او البضائع من نفس النوع او نوع مشابه لتلك البضائع المباعة من خلال المنشأة الدائمة ؛ او
- ج- ممارسة أي نشاطات او أعمال تجارية في تلك الدولة الأخرى كذلك التي تقوم فيها المنشأة الدائمة او مشابهة لها .

٢. مع مراعاة احكام الفقرة (٣) اذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعا مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويتعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.

٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتزويل المصاريف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر . على أي حال ، فلن يسمح بإجراء أي تنزيلات كذلك فيما يتعلق بأية مبالغ - ان وجدت - مدفوعة

(بخلاف أية مبالغ دفعت مقابل نفقات حقيقية) من قبل المنشأة الدائمة الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبه الأخرى ، كحقوق اختراع او اجور ، او أي دفعات أخرى مشابهة في مقابل استعمال علامة تجارية او أية حقوق أخرى ، او مدفوعة على سبيل عمولة ، مقابل خدمات محددة موداة او مدفوعة مقابل ادارته كفائدة على مال القرض باستثناء مشاريع البنوك الى المنشأة الدائمة . كما انه لن يدخل في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبلغ الذي حمل من قبل المنشأة الدائمة الى المركز الرئيسي للمشروع او أي من مكاتبه الأخرى كحقوق اختراع او كأجور او كدفعات أخرى متشابهة مقابل استعمال علامات تجارية او حقوق أخرى او حملت على سبيل العمولة مقابل خدمات محددة موداة او مقابل ادارة او محملة كفائدة - باستثناء مشاريع البنوك - على مال مقرض الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبه الأخرى .

٤. لأغراض الفقرات السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنويا ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للعمل بغير ذلك .

٥. اذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على أفراد مواد أخرى في هذه الإتفاقية فإن احكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

٦. ان مجرد شراء السلع او البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب للمشروع لا يكون بحذ ذاته أرباحا للمنشأة الدائمة .

هكذا منقح الاصل

المادة (٨)

الشحن والنقل البحري

١. إن أرباح مشروع الدولة المتعاقدة المتأتية من تشغيل السفن والطائرات في النقل العالمي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
٢. إن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تطبق أيضا على الأرباح المتأتية من خلال المشاركة في تجمع أو عمل مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية .

المادة (٩)

المشاريع المتداخلة

١. إذا :-
 - أ - ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقدين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو
 - ب - ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى .
 وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك .
٢. إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها وتخضع للضريبة تبعا لذلك - أرباحا حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبيا فيها . وكانت تلك الأرباح للضمنة يمكن أن تكون قد تأت لمشروع الدولة الأولى إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين

- المشروعين شروطا تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملزم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تتشاور عند الضرورة .
٣. لا يجوز للدولة المتعاقدة تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في الفقرة (٢) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية.
٤. لا تطبق أحكام الفقرة (٢) في حالة التهرب الضريبي .

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١. إن أرباح الاسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة الى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. وعلى أية حال ، إذا كان المالك المستفيد لأرباح الاسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة المفروضة من قبل الدولة المذكورة أولا لا يمكن ان تتجاوز ١٠ بالمائة من المبلغ الإجمالي من أرباح الاسهم الموزعة فعليا . ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الاسهم .
٣. تعني كلمة " أرباح الاسهم " على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من حصص الأرباح ، أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بدين ، كذلك للمشاركة في الأرباح ، والدخل من حقوق المساهمة التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كدخل من اسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها .
٤. لا تسري أحكام الفقرتين (٢ و١) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الاسهم والمقيم في دولة متعاقدة، يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح

هذه هي الأصل

الاسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الاسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب مقتضى الحال .

المادة (١١)

الفائدة

١. ان الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. اذا كان ذلك المقيم هو المالك المستفيد .
٢. ان نسبة الضريبة المفروضة من قبل احدى الدولتين للتعاقدتين على الفائدة المتأتية من مصادر في تلك الدولة والمملوكة من قبل شخص مستفيد مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى لن تتجاوز ١٠٪ من القيمة الاجمالية للفائدة .
٣. بغض النظر عن احكام الفقرة (٢) فإن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والتي تنأتى لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى بما في ذلك السلطات المحلية والوحدات السياسية والبنك المركزي او أي مؤسسة مالية تدار من قبل الحكومة تعفى من الضريبة في الدولة للذكورة اولا .
٤. تعني كلمة " الفائدة " عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن او غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشتراك في ارباح المدين او لم يكن له. هذا الحق ، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من الاسهم الحكومية والدخل المتأتي من السندات والاسهم بما فيها أية اقتساط او جوائز مرتبطة بهذه الاسهم الحكومية والسندات و اسائر الاسهم وأي دخل مضاف الى الدخل المتأتي من مال اقترض .
٥. لا تطبق احكام الفقرتين (١) و (٢) اذا كان المالك المتتفع للفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملا تجاريا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال مؤسسة دائمة

موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ، او اذا كان المالك المتتفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالا وثيقا :- أ) بالمؤسسة الدائمة أو المركز الثابت ب) أو يمارس النشاطات التجارية المشار اليها بموجب البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٧) . ففي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال .

٦. تعتبر الفوائد انها نشأت في دولة متعاقدة اذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها او احدى وحداتها السياسية او سلطة محلية او احد مقيميها . وعلى أية حال ، اذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبغض النظر عما اذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركزا ثابتا ذا صلة وثيقة بالمديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر انها نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٧. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المتتفع بها أو بين كليهما وبين شخص آخر ، اذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر الى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فإن احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاخير المذكور .

وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدتين مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الأخرى لهذه الإتفاقية .

هكذا من المصلح

المادة (١٢)

حقوق الاختراع

١. ان حقوق الاختراع الناشئة في دولة متعاقدة والمندفعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. ان نسبة الضريبة المفروضة من قبل إحدى الدولتين المتعاقدين على حقوق الاختراع المتأنية من مصدر في تلك الدولة والمملوكة من قبل شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى لن تتجاوز (١٠ ٪) من القيمة الاجمالية للوصفة في البند (٣) من هذه المادة .
٣. تعني عبارة " حقوق الاختراع " حين استعمالها في هذه المادة الدفعات ، سواء كانت دورية او غير دورية وبأي صيغة واسم او تسمية كانت الى المدى الذي دفعت فيه مقابل:
 - أ- استخدام ، او الحق في استخدام أي حقوق تأليف او براءة اختراع او تصميم او نموذج او خطة ، او تركيبه سرية او انتاج او علامة مسجلة او أي شيء آخر مثل حق الملكية ؛ او
 - ب- استخدام او الحق في استخدام أي معدات صناعية او تجارية او علمية ؛ او
 - ج- تزويد معرفة علمية او تقنية او صناعية او تجارية او معلومات ؛ او
 - د- تزويد أية مساعدة تكون مساندة وفرعية لأي ملكية اوحق كما هو مذكور في الفقرة (أ) او أي معدات كما هو مذكور في الفقرة (ب) او أي معرفة او معلومة كما هو مذكور في الفقرة (ج) ؛ او
 - هـ- استخدام او الحق في استخدام :
 ١. الافلام السينمائية ؛ او
 ٢. الافلام او الفيديو المستخدمة والتي لها اتصال بالتلفزيون ؛ او
 ٣. الاشرطة المستخدمة والتي لها اتصال بالإذاعة ؛ او

و- التحلي كلياً او جزئياً عن استعمال او تزويد أي ملكية او حق مشار اليه في هذه الفقرة .

٤. لا تطبق احكام الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة إذا كان المالك للمتفع لحقوق الاختراع والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً او صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت حقوق الاختراع من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى او ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له وكان الاختراع او ملكيته الذي دفع عنه العوض متصلاً اتصالاً وثيقاً بتلك المنشأة الثابتة او ذلك المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق احكام المادتين (٧) و (١٤) من هذه الإتفاقية حسب مقتضى الحال.
٥. تعتبر حقوق الاختراع انها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها، او إحدى وحداتها السياسية ، او سلطة عليا فيها ، او احد مقيميها . وعلى أية حال ، اذا كان الشخص دافع حقوق الاختراع ويقض النظر عما اذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً إذا صلة بالالتزام بدفع حقوق الاختراع التي نشأت ، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الحقوق ، فإن هذه الحقوق تعتبر انها نشأت في الدولة المتعاقدة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة او المركز الثابت.
٦. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاختراع والمالك المتفع او بين كليهما وبين شخص آخر ، اذا كان مقدار هذه الحقوق بالنظر الى الاستعمال او الحق او للمعلومات الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة ، فإن احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاخير المذكور . ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الأخرى لهذه الإتفاقية.

هذه احدى النسخ

المادة (١٣)

الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة كما عرفت في المادة (٦) وللوجود في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن اخضاعها في هذه الدولة للتبعية الأخرى.

٢. الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من الملكية التجارية والصناعية المنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من نقل ملكية أموال منقولة تخص مركزا ثابتا يعود الى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة : فإن هذه الأرباح بما فيها الأرباح الناتجة من نقل ملكية المنشأة الدائمة (سواء الرأسمال أو مع المشروع بأكمله) أو من نقل ملكية المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. الأرباح الناتجة لمشروع دولة متعاقدة من نقل ملكية السفن ، أو الطائرات التي تشغل في النقل العالمي أو الأنوار المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات السابقة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها الأرباح.

المادة (١٤)

الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ، ما لم يكن لديه مكان ثابت متاح اليه في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء نشاطاته أو يكن متواجدا في تلك الدولة المتعاقدة لمدة أو لمدد تتجاوز في مجملها (٩٠) يوما في أي اثني عشر شهرا . اذا كان لديه مثل ذلك المكان الثابت أو اقام في تلك الدولة لمدة أو للبدد المذكورة آنفا ، فيمكن اخضاع الدخل في تلك الدولة ولكن بالتقدير الذي يعزى الى ذلك المكان الثابت أو الناجم في تلك الدولة خلال الفترة أو الفترات المذكورة آنفا.

٢. تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والأدبية والفنية والتربوية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦ ، ١٨ ، ١٩ و ٢٠) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستعانة للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستعانة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ الناتجة من هذا النشاط يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

هذه هي النص

٢. بغض النظر عن أحكام الفقرة (١)، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة إذا :

أ - كان موجودا مستلم المخصصات في الدولة الأخرى لمدة أو لمحدد لا تتجاوز مجموعها (١٨٣) يوما في أي اثني عشر شهرا ؛ و

ب - كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ و

ج - كانت المخصصات لا تحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المخصصات الثابتة من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة مشغلة في النقل الدولي ، من قبل مشروع دولة متعاقدة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط .

المادة (١٦)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الدفوعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن اخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة (١٧)

الفنانون والرياضيون

١. بغض النظر عن احكام المادتين (١٤ ، ١٥) فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من اعمال الترفيه والتسلية ، مثل المسرح والسينما والاذاعة والتلفزيون و الموسيقى ، او الرياضة من نشاطاته الشخصية تلك للممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ يمكن ان يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود الى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود الى شخص آخر ، وبغض النظر عن احكام المواد (٧ ، ١٤ ، ١٥) فإن ذلك الدخل يمكن ان يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط .

٣. بغض النظر عن احكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة يعفى الدخل المتأتي من النشاطات المشار اليها في الفقرة (١) وللوزاة بموجب اتفاقية ثقافية او ترتيب بين الدولتين المتعاقدين من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يمارس فيها النشاطات اذا كانت الزيارة الى تلك الدولة ممولة كليا او بشكل اساسي من احدى الدولتين المتعاقدين او كليهما او من سلطة محلية او مؤسسة عامة فيها .

المادة (١٨)

الرواتب التقاعدية والمسانحات

١. مع عدم الإجماع باحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) ؛ فإن أي راتب تقاعدي أو أي مخصصات مماثلة مدفوعة إلى مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من مصدر في الدولة

هذه هي المادة

المتعاقد الأخرى كمعرض عن خدمة سابقة أو خدمات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وأي مساهمة مدفوعة إلى ذلك المقيم من ذلك المصدر يمكن احتسابها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢. تعني عبارة " مساهمة " أي مبلغ معلوم قابل للدفع بشكل دوري في أوقات محددة خلال الحياة أو خلال فترة زمنية محددة أو معينة بموجب التزام يجعل الدفعات في مقابل تعويض تام وملائم نقدا أو ما يقوم بالنقد .

المادة (١٩)

الخدمة الحكومية

١- المخصصات ، عدا عن راتب التقاعد ، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات مؤداه لهذه الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط . وعلى أية حال ، تخضع هذه المخصصات للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات المؤداة في الدولة الأخرى وكان المستفيد مقيما في الدولة الأخرى الذي هو :-

١. أحد مواطنيها ؛ أو
٢. لم يصبح مقيما في الدولة الأخرى فقط لأغراض تأدية تلك الخدمات .
٢. أن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال دولة متعاقدة ، أو إحدى وحداتها الإدارية أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها تلك الدولة أو سلطاتها أو وحداتها أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

ب- وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور انفا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان ذلك الفرد مقيما في تلك الدولة وأحد مواطنيها .

٢. تطبق أحكام المواد (١٥ و ١٦ و ١٨) على المخصصات والرواتب التقاعدية المدفوعة لقاء خدمات مؤداة بشكل متصل بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة متعاقدة أو أحد وحداتها السياسية أو سلطة محلية فيها .

المادة (٢٠)

المعلومون والباحثون

إن الفرد الذي يكون مباشرة قبل زيارة دولة متعاقدة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى ، والذي هو ، بناءً على دعوة من حكومة الدولة المذكورة أولا أو بناءً على دعوة من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو أي معهد ثقافي آخر في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولا أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي ، موجود فيها لمدة لا تتجاوز سنتين متعاقبتين فقط لأغراض التعليم أو لالتقاء المحاضرات أو يقوم يبحث في معهد كهذا يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة عن مخصصاته من نشاط كهذا بشرط أن تتأتى له تلك المخصصات من خارج تلك الدولة المتعاقدة .

المادة (٢١)

الطلاب والمتدربون

١. لا تخضع للضريبة الدفعات التي يتلقاها طالب أو تلميذ متمرن في دولة متعاقدة كان للتو قبل اقامته في هذه الدولة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة الأولى للمذكورة فقط لغايات التعلم أو التدريب وكانت الدفعات التي يتلقاها لتلك الغايات فقط وتناثرت عن مصادر خارج تلك الدولة .
٢. فيما يتعلق بالمنح والبعثات الدراسية والمخصصات من الاستخدام غير المشمولة بالفقرة (١) ، فإن الطالب أو المتدرب المذكور في الفقرة (١) ، بالإضافة لذلك ، يتمتع خلال فترة تعليمه أو تدريبه بنفس الإعفاء والبدلات والتعويضات فيما يتعلق بالضرائب الممنوحة للمقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها .

المادة (٢٢)

الدخول الأخرى

إن عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة ، وغير المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ، باستثناء الحالة التي يكون فيها الدخل متأتيا من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث يمكن أن يخضع للضريبة أيضا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة (٢٣)

طرق استبعاد الأزواج الضريبي

إذا كان شخص مقيم في دولة متعاقدة يجني دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى فإن مبلغ الضريبة على ذلك الدخل الذي يفرض دفعه في الدولة المتعاقدة الأخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية يجري تقاضاه من الضريبة المفروضة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا على ذلك الشخص المقيم . وعلى أية حال ، فإن مبلغ التقاض المذكور لا يجوز أن يتجاوز مبلغ الضريبة الذي فرض على ذلك الدخل في الدولة الأولى وطبقا لقوانينها وانظمتها الضريبية .

المادة (٢٤)

عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني أي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أي مطلب يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطن هذه الدولة الأخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عينا .
٢. لا تخضع للنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقبة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عينا من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاوئ نفس النشاط . ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح للمقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصومات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .

هكذا حسب الأصل

٣. لا يجوز اخضاع مشروعات احدى الدولتين للمتاقدتين والتي تملك راسمالها كله او بعضه او يراقبه بطريقة مباشرة او غير مباشرة شخص او أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب او متطلبات متعلقة بهذه الضرائب غير الضرائب او المتطلبات التي تخضع لها المشروعات المماثلة في تلك الدولة او تكون أثقل منها عباً .
٤. باستثناء ما ورد في احكام الفقرة (١) من المادة (٩) والفقرة (٧) من المادة (١١) او الفقرة (٦) من المادة (١٢) اذا دفع مشروع دولة متعاقدة فوائد او حقوق اختراع او أية مدفوعات أخرى الى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الارباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنزيل تلك الفوائد والحقوق والدفعات تماماً وكأنها مدفوعة الى احد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى .
٥. تعني كلمة " ضريبة " في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الإتفاقية .

المادة (٢٥)

اجراءات الإتفاق المتبادل

١. اذا رأى مقيم في احدى الدولتين للمتاقدتين ان الاجراءات في احدى الدولتين للمتاقدتين او كليهما تؤدي او سوف تؤدي الى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الإتفاقية حاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها او السلطات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها اذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) وعلى أية حال يجب عرض مثل تلك القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ اول اشعار يتعلق بالاجراء المعالف لاحكام هذه الإتفاقية .
٢. اذا تبين للسلطات المختصة ان الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل الى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الإتفاقية .

٣. تسعى السلطات المختصة في الدولتين للمتاقدتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الإتفاقية . وللدولتين للمتاقدتين ان تشاورا معاً لازالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الإتفاقية .
٤. للسلطات المختصة في الدولتين للمتاقدتين اجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول الى اتفاقية بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة . وللسلطات المختصة من خلال التشاور ان تتفق على اجراءات ثنائية مناسبة وظروف واساليب وتقنيات لتطبيق الاجراء المتبادل للنصوص عليه في هذه المادة .

المادة (٢٦)

تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين للمتاقدتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ احكام هذه الإتفاقية والقوانين المحلية للدولتين للمتاقدتين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الإتفاقية وإلى المدى الذي يكون فرض الضرائب بمقتضاها متفقاً واحكام هذه الإتفاقية، وعلى وجه الخصوص لمنع التهرب من هذه الضرائب . وان تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادة (١) . وأية معلومات تلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على انها سرية بذات الطريقة التي تعامل بها المعلومات بموجب القوانين الوطنية لتلك الدولة . وعلى أية حال ، اذا كانت المعلومات تعتبر اصلاً سراً في الدولة المرسله لها فلا تقضى إلا لاشخاص او لسلطات (بما فيها المحاكم والادارة الإدارية) المعنية بالتقديرات والتحصيلات واجراءات التنفيذ والملاحقة الجزائية والاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشعولة بهذه الإتفاقية . ويتوجب على هؤلاء الاشخاص أو السلطات استعمال تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط . على انه يجوز ل هؤلاء انشاء هذه المعلومات أمام المحاكم الرسمية او في الاحكام القضائية .

٢. لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) بما يؤدي الى الزام احدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي:

- أ- تنفيذ اجراءات ادارية تتعارض مع القوانين أو النظام الاداري المعمول بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الادارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج- تقديم معلومات من شأنها افشاء اسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو العمليات التجارية أو معلومات يعتبر الافشاء بها مخالفاً للنظام العام.

المادة (٢٧)

الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

لا تخمس احكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين او القنصلين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب احكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (٢٨)

المساعدة في التحصيل

١. على كل من الدولتين المتعاقبتين ان تسعى بالنيابة عن الدولة الأخرى لتحصيل الضرائب المفروضة من قبل تلك الدولة وكذلك التأكد من عدم تمتع أي شخص غير موهل بموجب احكام هذه الاتفاقية بأي من المزايا المنوطة بموجبها كالاعفاءات وشرائح الضريبة المحفوظة. ويمكن ان تشاور الدولتان المتعاقبتان من اجل تنفيذ احكام هذه المادة.
٢. يجب ان لا تفسر هذه المادة بانها تفرض على الدولة المتعاقدة أي التزام باتخاذ اجراءات ادارية بشكل يخالف الأنظمة وتطبيقاتها في أي من الدولتين المتعاقبتين أو ان تكون ضد سيادة أو أمن أو السياسة العامة للدولة المتعاقدة المذكورة.

المادة (٢٩)

مفاذ الإتفاقية

١. تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ الاشعار الخطي الأخير بعد ان تكون الدولتان المتعاقبتان قد احطرتا بعضهما البعض بان المتطلبات الدستورية الرسمية المطلوبة في كل منهما للتصديق عليها قد تمت.
٢. تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ:
 - أ- بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنع على الدخل الذي يتأتى في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي اصبحت فيها هذه الإتفاقية نافذة.
 - ب- بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لأي سنوات تقدير تبدأ في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي اصبحت فيها هذه الإتفاقية نافذة.

هكذا من المصادق

المادة (٣٠)

انتهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى انتهائها من قبل دولة متعاقدة . ولكل من الدولتين المتعاقدين انتهاء هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية ، بإعطاء اشعار مكتوب لإنهائها في أو قبل اليوم الثلاثين من حزيران من أي سنة ميلادية بعد السنة التي تلي الخمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه الاتفاقية نافذة وفي هذه الحالة يتوقف مفعول هذه الاتفاقية:

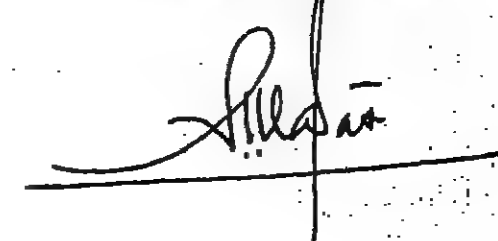
- أ - بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل الذي يتأتى في أو بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي اعطي فيها اشعار الانهاء ؛
- ب - بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لسنة التقدير التي تبدأ في أو بعد اليوم الاول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي اعطي فيها اشعار الانهاء .

بمضور الموقعين أدناه ، جرى التوقيع اصولا على هذه الاتفاقية من قبل الاشخاص المفوضين .

حررت من نسختين في عمان هذا اليوم الواقع في ١١/١٢ من عام ١٩٩٦ باللغات العربية والاندونيسية والانجليزية . كل من النصوص الثلاثة معتمد بذات الدرجة . وفي حال الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية ، يعتمد النص الانجليزي .

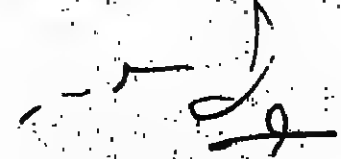
عن حكومة

جمهورية اندونيسيا



عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية


اتفاقية
بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و
حكومة الجمهورية الاندونيسية

في مجال الملاحة البحرية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الاندونيسية (المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين)

رغبة منهما في دعم وتطوير علاقاتهما وتشجيع التعاون بينهما في مجال الملاحة البحرية على اساس مبدأ المساواة والمنافع المتبادلة والمساواة الكاملة لأخذين بعين الاعتبار المبادئ المدرجة في القانون الدولي وعلى وجه الخصوص المواثيق البحرية الدولية، طبقا للقوانين والانظمة النافذة المفعول لكلا الطرفين المتعاقدين ، فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

التعريف

لاغراض هذه الاتفاقية :

(١) تعني عبارة (سفينة الطرف المتعاقد) السفينة التجارية التي ترفع العلم الوطني والمسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين .

الا ان هذه العبارة لا تشمل :

- أ - السفن الحربية والسفن العامة المخصصة والمستقلة لاغراض غير تجارية .
- ب - سفن الصيد البحري .

هكذا من النص

(٢) تعني عبارة (عضو الطاقم) الأشخاص العاملين على متن سفن احد من الطرفين المتعاقدين والحاملين وثائق تعريف شخصية صادرة عن الجهات المختصة في كل من الطرفين المتعاقدين والمشار إليهما في المادة السادسة من هذه الاتفاقية والمدرج اسماءهم في سجل طاقم السفينة .

(٣) تعني عبارة (النقل الساحلي) نقل البضائع والركاب بين موانئ احد الطرفين المتعاقدين، وتشمل عبارة (النقل الساحلي) عملية نقل البضائع التي تكون مصحوبة ببوليصة شحن بغض النظر عن منشأ البضاعة والجهة المرسل إليها ، معاد شحنها بصورة مباشرة او غير مباشرة في موانئ احد الطرفين المتعاقدين لغرض نقلها الى ميناء اخر في ذات الطرف. تنطبق نفس الشروط على الركاب حاملي تذاكر السفر.

(٤) تعني عبارة (الركاب) الأشخاص المنقولين على متن سفن احد الطرفين المتعاقدين وغير العاملين او المرتبطين بأية واجبات تتعلق بتشغيل تلك السفن ومدرجة اسماءهم في قائمة المسافرين لتلك السفن.

(٥) تعني عبارة (السلطة المختصة) الهيئة او الهيئات الحكومية التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين والمسؤولة عن ادارة الملاحة البحرية والاعمال المرتبطة بها.

ان السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين :

في المملكة الاردنية الهاشمية : وزارة النقل
في الجمهورية الاندونيسية : دائرة المواصلات

في حال حدوث اية تغييرات تتعلق باسماء او وظائف السلطات المختصة، يحترم الطرفان المتعاقدان بإرسال الاشعارات الضرورية بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية.

(٦) تعني عبارة (الاقليم) : اقليم المملكة الاردنية الهاشمية المعروف في القوانين الاردنية ، وبالنسبة للجمهورية الاندونيسية : اقليم الجمهورية الاندونيسية المعروف في القوانين الاندونيسية.

المادة الثانية حرية الملاحة

(١) يسمح لسفن كلا الطرفين المتعاقدين بالابحار بين موانئهما المصرح للدول الاخرى باستخدامها لتقديم الخدمات للمسافرين والبضائع بين البلدين .

(٢) لا تنطبق احكام هذه الاتفاقية على النقل الساحلي ، والانشطة المحصورة لكل طرف متعاقد وفق قوانينه وانظمته ، وبشكل خاص الاحكام المتعلقة بخدمات الموانئ ، القطر ، الارشاد ، الاقتاذ ، المساعدة البحرية وأية أمور أخرى منصوص عليها في تلك القوانين والانظمة.

(٣) يؤكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بمبادئ حرية الملاحة البحرية وموافقتهما على عدم اتخاذ أية اجراءات من شأنها التأثير على تطوير الملاحة الدولية.

المادة الثالثة

السفن المستأجرة

يسمح للسفن المستأجرة التي ترفع اعلام دول ثالثة والمشغلة بواسطة شركات بحرية تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بالاستفادة من الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

الانظمة ذات العلاقة بالموانئ والمياه الاقليمية

(١) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف المتعاقد الاخر في موانئهم نفس المعاملة التي يمنحها لسفنه الوطنية فيما يتعلق باستعمال الموانئ وحرية الدخول والمكوث والمغادرة واستخدام المنشآت المينائية وأية منشآت أخرى تتعلق بملاحة السفن وأفراد طواقمها وركابها وبضائعها.

وتنطبق احكام هذه الفقرة بشكل خاص على تحديد اماكن اصطاف السفن وتسهيل عمليات التحميل والتفريغ واستخدام منشآت تجريض واصلاح السفن.

هكذا من المص

(٢) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف المتعاقد الآخر معاملة غير تمييزية فيما يتعلق برسوم وبدل خدمات الموانئ المقررة بعرفة الموانئ النافذة .

(٣) يعمل كل من الطرفين المتعاقدين وضمن اطار قوانينه وأنظمة موانئه على اتخاذ التدابير الضرورية لتخفيض مدة مكوث السفن في موانئه قدر الامكان ، وتبسيط الاجراءات الادارية والجمركية والصحية النافذة في تلك الموانئ .

(٤) يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الامن والصحة العامة او الحيلولة دون انتشار الامراض والاوبئة في النباتات والحيوانات .

المادة الخامسة الاعتراف المتبادل بشهادات وثائق السفن

(١) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفن الطرف المتعاقد الآخر حسب الوثائق الموجودة على متن السفينة والصادرة عن السلطة المختصة في ذلك الطرف استنادا لقوانينه وانظمته.

(٢) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بالوثائق الموجودة على متن السفينة والصادرة او المعترف بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

(٣) يستثنى كل من الطرفين المتعاقدين السفن التي تحمل شهادة قياس الحمولة الصادرة بالاستناد لاحكام الموائيق الدولية لقياس الحمولة لعام ١٩٦٩ ، من اعادة قياس حمولتها في موانئ الطرف المتعاقد الآخر .

(٤) تخضع السفن التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين لمتطلبات الموائيق الدولية المتعلقة بصلاحية السفن للملاحة ومنع التلوث البحري.

المادة السادسة وثائق السفر لأفراد الطاقم

(١) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف افراد طاقم الطرف المتعاقد الآخر الصادرة والمعترف بها من قبل سلطاتهما المختصة.

ان وثائق تعريف افراد الطاقم المذكورة هي : جواز السفر البحري وسجل البحار

(٢) في حالة حصول اي تبديل في وثائق تعريف افراد الطاقم من قبل اي من الطرفين المتعاقدين ، يتوجب اشعار الطرف المتعاقد الآخر بذلك.

المادة السابعة دخول ومرور واقامة افراد الطاقم

(١) يسمح لاي شخص من الذين يحملون وثائق تعريف الطاقم المشار اليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية اثناء تواجدهم في موانئ الطرف المتعاقد الآخر بالنزول بصفة مؤقتة الى الشاطئ دون الحصول على تأشيرة دخول ، شريطة قيام ربان السفينة بتقديم قائمة بافراد الطاقم الى السلطات المختصة في ذلك الميناء.

(٢) يخضع افراد الطاقم في حالة نزولهم الى الشاطئ او العودة الى متن سفينتهم الى اجراءات الرقابة الرسمية .

(٣) يلتزم افراد الطاقم التابعين لاي من الطرفين المتعاقدين بقوانين وانظمة الطرف المتعاقد الآخر النافذة اثناء تواجدهم في الموانئ او المياه الاقليمية لذلك الطرف.

(٤) يسمح لافراد الطاقم التابعين لاي من الطرفين المتعاقدين بالاتصال مع الجهات القنصلية او الدبلوماسية التابعة لبلدهم لتسوية او انجاز اية اجراءات ضرورية.

(٥) على افراد طاقم السفن التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين اثناء تواجدهم في موانئ الطرف المتعاقد الآخر ، الحصول على التراخيص اللازمة في حالة نزولهم الى شواطئ الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين وانظمة ذلك الطرف.

(٦) يسمح لافراد طاقم السفن التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين عند حاجتهم للمعالجة الطبية بالبقاء في المياه الاقليمية للطرف المتعاقد الآخر للفترة الزمنية اللازمة لهذه المعالجة وفقا لقوانين وانظمة ذلك الطرف.

(٧) يجوز لافراد طاقم السفن التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين دخول اقليم الطرف المتعاقد الآخر او السفر من خلال هذا الاقليم لاغراض تتعلق بالالتحاق بالسفن والعودة الى بلادهم او لاي سبب اخر توافق عليه السلطات المختصة في ذلك الطرف وبعد استكمال كافة الاجراءات الضرورية وفقا للقوانين والانظمة الوطنية لذلك الطرف المتعاقد.

(٨) يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق رفض دخول اي شخص يحمل وثائق تعريف الطاقم المشار اليها اعلاه الى اقليمه اذا اعتن غير مرغوب فيه من قبل ذلك الطرف المتعاقد.

مكتبة مصر

المادة الثامنة

تطبيق القوانين والأنظمة الوطنية على أفراد الطاقم

- (١) لا يجوز للسلطات القضائية التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين السير في أية دعوى قضائية تتعلق بمقود عمل أعضاء الطاقم التابعين للطرف المتعاقد الآخر ما لم يطلب منها ذلك من قبل الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية للبلد الذي ترفع السفينة علمه.
- (٢) إذا ارتكب أي فرد من أفراد طاقم سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أية مخالفة على متن تلك السفينة أثناء تواجدها ضمن المياه الإقليمية للطرف المتعاقد الآخر لا تتخذ بحقه أية إجراءات قضائية من قبل سلطات ذلك الطرف إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية للطرف المتعاقد الذي ترفع السفينة علمه إلا في الحالات التالية:
- أ - امتداد تبعات المخالفة المرتكبة إلى أراضي الطرف المتعاقد الثاني أو
- ب - أن تكون المخالفة المرتكبة من النوع الذي يؤثر على النظام العام أو الأمن أو
- ج - أن تكون المخالفة المرتكبة ضد أي شخص من غير أفراد طاقم السفينة أو
- د - أن تكون الإجراءات المتخذة ضرورية لمكافحة تجارة المخدرات.
- ٣ - لا تؤثر أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة على حقوق السلطات المختصة في جميع الحالات بخصوص تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بدخول الأجانب، الجمارك، الصحة العامة والإجراءات الأخرى المتعلقة بسلامة السفن والموانئ وحماية الأرواح والبضائع.

المادة التاسعة

الحوادث البحرية

- ١ - إذا تعرضت إحدى السفن التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين للجنوح أو الغرق أو لآية اضطراب آخر في المياه الإقليمية للطرف المتعاقد الآخر أو في منطقة قريبة منها فعلى تلك السلطات المختصة:
- أ - القيام بإشعار الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية للبلد الذي ترفع السفينة علمه لكي تقوم بالمهام الموكلة بها.
- ب - تقديم الحماية والمساعدة اللازمة لأفراد الطاقم والمسافرين والسفينة وحمولتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

- ج - عدم إخضاع الحمولة والمواد التي يتم تفريغها أو يجري انقاذها من السفينة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة لأية رسوم جمركية شريطة عدم استعمالها أو استهلاكها داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

المادة العاشرة

التعاون

اتفق الطرفان المتعاقدان على المواضيع المبينة أدناه دون الإخلال بالتزاماتهما الدولية:

- أ - تطوير العلاقات البحرية بين منظمات وشركات الشحن البحري في كلا البلدين، والتعاون بشكل وثيق فيما بينهما لإزالة الصعوبات التي قد تؤثر على النمو المطرد للملاحة البحرية بين بلديهما.
- ب - تبادل وتدريب الكوادر في كافة النشاطات البحرية وتبادل المعلومات التي من شأنها تسهيل ونمو تدفق السلع التجارية عن طريق البحار والموانئ، وتعزيز التعاون بين أساطيلهما التجارية.
- ج - تبادل الوثائق والتوصيات المتعلقة بالملاحة ولجتيار المضائق والمياه الإقليمية.
- د - التعاون في مجال تطوير الموانئ وبناء السفن وإصلاحها وشطبها.

المادة الحادية عشرة

التشاور

يحق لأي من الطرفين المتعاقدين طلب إجراء مشاورات للنظر في أي امر ذات اهتمام مشترك.

المادة الثانية عشرة

حل الخلافات

كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يتم تسويته ودياً عن طريق التشاور بين الطرفين المتعاقدين.

هكذا مناص

المادة الثالثة عشرة نفاذ الاتفاقية ، مدتها ، الغاؤها

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر اشعار صادر عن اي من الطرفين المتعاقدين مبيناً استكمال الاجراءات القانونية اللازمة.
- ٢- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتستمر سارية المفعول بعد ذلك لمدة خمس سنوات اخرى . وتتجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يتم احد الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر خطياً عن نيته في إلغاء هذه الاتفاقية وذلك قبل ستة اشهر من موعد انتهاء سريان مفعولها.

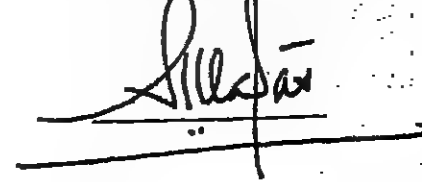
المادة الرابعة عشرة التعديلات

يجوز تعديل احكام هذه الاتفاقية في اي وقت اذا دعت الضرورة لذلك . بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين ومن خلال القنوات الدبلوماسية .

وشهادة على ذلك . وقع المفوضون ادناه من قبل حكوماتهم على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٦ من نسختين أصليتين باللغات العربية والاندونيسية والانجليزية ، وتعتبر كافة النصوص متساوية الحجية ، وفي حال وقوع اي خلاف في التفسير يؤخذ بالنص الانجليزي .

عن حكومة
الجمهورية الاندونيسية



عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية



قرار صادر عن وزير العمل خاص بالاعمال الخطرة او المرهقة او المضرة بالصحة للاحداث بمقتضى احكام المادة (٧٤) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

- المادة (١) : يسمى هذا القرار (قرار خاص بالاعمال الخطرة او المرهقة او المضرة بالصحة) للاحداث لسنة ١٩٩٧ ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة (٢) : مع مراعاة احكام المادة (٧٣) من قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يكمل السابعة عشر من عمره في الاعمال الآتية :-

١- الاعمال التي تتطلب التعامل مع الآلات او الاجهزة المشغلة ميكانيكياً والتي لا يمكن وضع حماية عليها من المخاطر الميكانيكية ، مثل التعامل مع آلات تهذيب المعادن كالآلات الجلفج والمكابس ، المنتشر الدائري ، المنقاب ، آلات النجارة (كالمنتشر الدائري او المتحرك) ، آلات قص وتقطيع الورق والجلد والقماش ، قص وكبس ضغط المطاط وغيرها .

٢- الاعمال التي تتطلب تشغيل وإدارة الآلات المتحركة ذاتياً مثل :-

- أ - التعامل مع الآلات الزراعية (خناك كتورات والحصادات) .
- ب - قطاع البناء : المنشآت (كالجرافات والحفارات واللدرات) .
- ج - قطاع النقل والتجميع والتفريغ (كالمركبات والشاحنات) .

- ٣ - التعامل مع الآلات والاجهزة الخاصة بصناعة النفط والغاز .
- ٤ - العمل في المحطات الحرارية ومحطات الغازات المضغوطة .
- ٥ - تشغيل وإدارة الرافعات المختلفة في الموانئ والمطارات والمصانع وغيرها .

٦ - الاعمال التي تتطلب اعطاء الاشارات (ربط الحمولات واعطاء الاشارة اثناء العمل مع الرافعة وتوجيه الحمولة واعطاء التحذيرات من المخاطر وغيرها) .

مثل :-

- أ - اعمل ربط الحمولة التي تنقل بواسطة الرافعة .
- ب - اعطاء الاشارات اثناء العمل مع الرافعة .
- ج - توجيه حركة المرور على الطرق او حركة النقل الجوي او البحري او الخطوط الحديدية .
- د - اعطاء التحذيرات من المخاطر في المناجم .

هكذا من النص

٧- الأعمال التي تتطلب التعامل مع الأجهزة اللازمة في تخزين وتصنيع السم التل و الغازات سريعة الاشتعال و الانفجار .

٨- الأعمال التي تتطلب استعمال معدات الفوص .

٩- الأعمال التي تتطلب التحكم بالأجهزة الخاصة بتأمين الهواء للعاملين في المناجم (الكيسون) مثل :- العاملون في التحكم بابواب و أجهزة التهوية لباطن المناجم - أعمال التحكم بتأمين الهواء للغواصين في الكيسون .

١٠- أعمال تركيب وصيانة وفحص الأجهزة والتديدات والتجهيزات الكهربائية ذات الضغط العالي من ٢٢٠ فولت - ٢٥٠ فولت بمتطلبات خاصة . إضافة الى تمديدات خطوط الضغط العالي التي تزيد على ٢٥٠ فولت .

١١- أعمال البناء والانشاء والصيانة التي تتطلب رفع الصقالات مثل :-

أ- رفع الصقالات في عمليات البناء والتركيب في البنايات العادية والشاهقة .
ب- وضع القوالب والقواطع الخشبية عند صب الاسمنت في الاجزاء المختلفة من المشاريع الانشائية .
ج- وضع الصقالات والقوالب في أعمال البناء التي تتم في المناجم والاتفاق .

١٢- صنع واستعمال المتفجرات .

١٣- اعداد وتعبئة وتفجير الالغام .

١٤- أعمال رجال الإطفاء .

١٥- أعمال حراسة الاتفس والممتلكات .

١٦- الأعمال التي تتطلب مجهودا جسميا شديدا مثل :-
أ- رفع أو حمل أو دفع الأثقال أكثر من ٢٥ كغم للذكور و ١٥ كغم للإناث .
ب- فك وتركيب الآلات والمكينات .

ج- الحصاد اليدوي .

د- الأعمال التي تتطلب نفس الحركات بالأيدي بشكل مستمر أو وضع مفروض على الجسم ولا يتطلب جهدا جسميا كبيرا مثل تركيب البلاط الصيني والأعمال المشابهة لها وأعمال الطابعات والتلغراف والسجاد اليدوي .
هـ- أعمال الحفر في المناجم والكسارات .

١٧- العمل في ظروف البيئة الداخلية غير الملائمة مثل :-
أعمال صب وصهر المعادن وصهر ونفخ الزجاج والعمل في الأفران الصناعية والمخابز والمطابخ الكبيرة والعمل في المنجم و البرادات .

١٨- الأعمال التي يتعرض فيها العامل للضجيج بما يزيد عن ٨٥ ديسيل D . B

١٩- الأعمال التي يتعرض فيها العامل للاهتزازات .

٢٠- العمل تحت الضغط الجوي العالي - أعمال الكيسون .

٢١- الأعمال التي يتعرض فيها العامل للأشعاعات المؤينة مثل :-

أ- التعامل مع مصادر الأشعاعات المؤينة .
ب- العمل بالقرب من أماكن استعمال مصادر الأشعاعات المؤينة كالعامل مع النظائر المشعة في المختبرات والمعاهد والمحطات النووية .
ج- العمل في صيانة المقاعات .
د- العمل في مراقبة المنتجات بواسطة أشعة رنتجن أو النظائر المشعة .
هـ- العمل في التصوير الشعاعي والمعالجة بالأشعة .
و - أعمال مراقبة وصيانة أجهزة الرنتجن .

٢٢- الأعمال التي يتعرض فيها العامل للأشعة غير المؤينة مثل :-

أ- التعرض للأشعة تحت الحمراء أو الأشعة فوق البنفسجية أو أشعة الليزر أو أشعة الميكروويف أو الأشعة ذات التردد العالي .
ب- الأعمال التي تتم بالقرب من مصادر هذه الأشعاعات سواء في الصناعة أو الصيانة أو الأبحاث مع الأجهزة التي تنتج هذه الأشعاعات ، وتضمن كذلك أعمال الرصد الجوي ومراقبة الرادارات ... وغيرها .

٢٣- الأعمال التي يتعرض فيها العامل للغبار الذي لا يؤدي الى التليف مثل :-

- غبار المعادن أو الخشب أو الاسمنت وغيره من الغبار الذي يحتوي على أقل من ١٪ من سليكا مثل حفر وبق الحجارة واللحم والمعادن والخشب وصناعة الاسمنت .

هكذا منه لأحد

٢٤- الاعمال التي يتعرض فيها العامل للغبار الذي يؤدي الى التليف مثل :-
أ- الغبار الذي يحتوي على اكثر من ١٪ من السليكا .

ب- غبار الاسيست .

ج- التلك والفحم الحجري التاجم عن اعمال الحفر والتفجير والنقل في المناجم والمحاجر والانتفاخ ، او حفر وتحميل وتفريغ الرمل الذي يحتوي على السيليكا أو العمل في مناجم الاسيست والصناعات الاسيستية والاسمنتية وصناعة المنتجات من الاسيست .

٢٥- الاعمال التي يتعرض فيها العامل للاغبرة العضوية (القطن والكتان والشعر والاعشاب وصناعة النسيج)

٢٦- الاعمال التي يتعرض فيها العامل لاغبرة والذخنة الرصاص ومركباته العضوية مثل صهر وصب الرصاص وصناعة البطاريات السائلة ... الخ .

٢٧- التعرض لرابع ايثيل الرصاص الناجم عن تصنيعه أو استعملاته أو تنظيف الصهاريج التي تنقل رابع ايثيل الرصاص أو البنزين الحار عليه .

٢٨- الاعمال التي يتعرض فيها العامل لما يلي :-

(١) أبخرة واغبرة الزئبق ومركباته .

(٢) الكروم ومركباته .

(٣) النيكل ومركباته .

(٤) المنغنيز ومركباته .

(٥) اغبرة والذخنة الكاديوم .

(٦) اغبرة والذخنة الفلورايدوم والبلاطين .

(٧) غبار المعدن الصلب .

(٨) اليورانيوم ومركباته .

(٩) اغبرة والذخنة البريليوم .

(١٠) غبار الزرنيخ ومركباته .

(١١) اغبرة والذخنة السفيون والملاحه .

(١٢) الحوامض والقواعد .

(١٣) الغازات المهيجة .

(١٤) الفلور ومركباته .

(١٥) اول أكسيد الكربون .

(١٦) الميثانيد .

(١٧) ثاني سلفيد الكربون .

(١٨) الجليكولات .

(١٩) مشتقات الكاربوهيدرات الهالوجينية .

(٢٠) أبخرة النفط ومشتقاته .

(٢١) الفينيل كلورايد .

(٢٢) مشتقات البنزين النيتروامينية .

(٢٣) البنزين ونظائره .

(٢٤) المواد الكيميائية أثناء انتاج وتجهيز الاصباغ الاصطناعية والدلائن البلاستيكية .

(٢٥) المبيدات الفوسفورية العضوية والكاربامنية .

(٢٦) اغبرة الاسمدة الاصطناعية .

(٢٧) العوامل البيولوجية .

٢٩- الاعمال في المكاتب والفنادق والمطاعم وفي اماكن الترفيه العامة والنوادي الليلية .

المادة (٣) : يعاقب كل صاحب عمل او مدير مؤسسة يخالف احكام هذا القرار بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٧) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ .

وزير العمل

د . عبد الحافظ الشخانة

هكذا من الاصل

قرار صادر عن وزير العمل بتشكيل لجان
النظر في انتهاء أو تعليق عقود العمل
صادر بالاستناد الى احكام المادة ٣١ من قانون العمل
رقم ٨ لسنة ١٩٩٦

المادة (١) :- يسمى هذا القرار (قرار تشكيل لجان النظر في انتهاء أو تعليق عقود العمل)
لسنة ١٩٩٧ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :- تشكل في كل محافظة او لواء يتواجد فيه مديرية عمل وتشغيل لجنة للنظر في
حالات انتهاء عقود العمل غير محدودة المدة كلها او بعضها او تعليقها لاسباب
اقتصادية او فنية حسبما جاء في احكام المادة ٣١ من قانون العمل رقم ٨ لسنة
١٩٩٦ .

المادة (٣) :- تتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء يمثلون اطراف الانتاج الثلاث كما يلي :-

- أ - مدير مديرية العمل والتشغيل عضوا ومقررا للجنة .
- ب - ممثلا عن العمال بسمية الاتحاد العام لنقابات العمال - عضوا .
- ج - ممثلا عن اصحاب العمل بسمية غرفة صناعة عمان واتحاد الغرف التجارية
بالتنسيق بينهما - عضوا .

المادة (٤) : أ - يكون مدير العمل والتشغيل في المحافظة او اللواء مقررا للجنة وممثلا للوزارة
فيها .

ب - يقوم مقرر اللجنة بالدعوة للاجتماعات واعداد برامج الزيارات الميدانية
وتدوين محاضر الجلسات وكل ما يتعلق بالامور التنظيمية .

المادة (٥) :- تمارس اللجنة لغايات النظر في حالات انتهاء عقود العمل غير محدودة المدة
لاسباب اقتصادية او فنية ما يلي :-

- أ - التحقق من سلامة الاجراءات المتعلقة بانتهاء العقود او تعليقها واسباب ذلك .
- ب - متابعة وضع المؤسسة في حالة عودة عملها الى طبيعته خلال سنة من تاريخ
انتهاء عقود العمل . وامكانية إعادة استخدام العمال في المؤسسة .
- ج - متابعة استحقاق العمال لحقوقهم القانونية في كافة الاحوال حسب احكام قانون
العمل .

المادة (٦) :- للجنة لغايات اداء مهامها ممارسة الصلاحيات التالية :-
أ - القيام بزيارات للمؤسسة ذات العلاقة وفروعها ومواقع عملها في أي وقت
تراه مناسباً بمعرفة صاحب العمل او من ينوب عنه او دون معرفة اي منهما
حسب مقتضى الحال وما تقتضيه مهمة اللجنة للاطلاع على الاوضاع الحقيقية
للمؤسسة .

ب - الاطلاع على الوثائق والكتشوفات والسجلات المتعلقة بالمؤسسة او بعملها
وان تأخذ صوراً او نسخاً عنها او مقتطعات منها مع مراعاة المحافظة على
اسرار المؤسسة التي تصل على علم اللجنة من خلال اداء مهامها .

ج - يجوز للجنة الاستعانة بخبرات اي اشخاص او جهات تراها ضرورية .
د - للجنة الاطلاع على اية معلومات او بيانات تراها ضرورية لدى اي جهة
رسمية او غير رسمية فيما يخص المهمة الموكلة اليها .

هـ - دعوة اي شخص لسماع اقواله بخصوص الموضوع المطروح امامها .
و - تكليف صاحب العمل او من ينوب عنه ابراز اية مستندات او بيانات لديه
وتراها اللجنة ضرورية .

المادة (٧) :- يترتب على صاحب العمل او من ينوب عنه تقديم التسهيلات اللازمة للجنة
لتمكينها من اداء مهامها وعدم منعها من الدخول الى المؤسسة او اي قسم من
اقسامها .

المادة (٨) :- أ - تبدأ اللجنة اعمالها بناء على تكليف خطي من وزير العمل للنظر في القضية
المعروضة عليها .

ب - تبدأ اللجنة اعمالها للنظر في القضية المعروضة عليها بدعوة من مقررها .
ج - على اللجنة ان تنهي اعمالها خلال مدة اقصاها (٤٠) يوماً من تاريخ تكليف
الوزير .

د - للوزير بناء على طلب اللجنة ولظروف يعتمدها بتمديد المدة المذكورة في
الفترة السابقة للفترة التي يراها مناسبة .

هـ - على اللجنة ان تقدم تقريرها الى وزير العمل مشفوعاً بتوصياتها خلال مدة
اسبوع من تاريخ انتهاء عملها .

و - تصدر اللجنة تقريرها وتوصياتها وقراراتها الاجرائية بالاجماع او باكثرية
اعضائها .

وزير العمل

الدكتور عبدالحافظ الشكابه

هكذا من الاصل

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٩٧

تعليمات تنظيم أعمال القياس والمعايرة في المملكة

صادرة بموجب المادة (٢) من النظام الوطني للقياس رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٦

الباب الأول

التعريف

مادة ١ تسمى هذه التعليمات تعليمات تنظيم أعمال القياس والمعايرة في المملكة، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

مادة ٢ يكون للكلمات والمصطلحات التالية حيثما وردت المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على عكس ذلك:

المؤسسة : مؤسسة للواصفات والمقاييس.

المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.

مدير المقاييس : مدير مديرية المقاييس.

المترولوجيا (علم القياس) : حقل المعرفة المعني بالقياس.

القياس : مجموعة من العمليات المهدف منها تعيين القيمة لكمية ما .

أداة القياس القياسية : أداة القياس المستخدمة في التعامل التجاري أو التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلامة وصحة المواطن نتيجة عدم إعطائها دلالات صحيحة .

مقياس القياس : مقياس مباشر (مادي) ، أو أداة قياس ، أو منظومة للقياس ، مقدر تعريف أو تحقيق أو حفظ أو تكرار إحدى وحدات القياس أو قيمة واحدة أو أكثر من القيم المعروفة لإحدى الكميات بهدف استعماله كمرجع .

المعيار الدولي : معيار معترف به دولياً بواسطة اتفاقية دولية كي يكون الأساس لتثبيت قيمة جميع المعايير الوطنية الأخرى الخاصة بكمية معينة .

المعيار الوطني : معيار معترف به بموجب قرار رسمي كي يكون الأساس في المملكة لتثبيت قيمة جميع المعايير الأخرى الخاصة بكمية معينة .

المعيار المرجعي : معيار تتوافر فيه بشكل عام أعلى الخصائص المترولوجية المتاحة في موقع معين أو في مؤسسة معينة ، حيث تشتق من هذا المعيار القياسات التي تتم في ذلك الموقع أو تلك المؤسسة .

مقياس العمل : معيار يستخدم بشكل روتيني لمعايرة أو فحص للمقاييس المباشرة (المادية) أو أدوات القياس العادية ، أو المواد المرجعية ، ويتم معايرته عادة بالمقارنة مع معيار مرجعي .

المستلصة : صفة لنتيجة القياس أو لقيمة المعيار يمكن بواسطتها ربط هذه النتيجة أو هذه القيمة بمراجع قياس معتمدة ، هي على العموم معايير دولية أو وطنية ، وذلك عن طريق سلسلة متصلة من المقارنات ذات الارتباطات للمعينة .

ضبطية القياس : مدى التقارب في التوافق ما بين نتائج القياس والقيمة الحقيقية لنفس الكمية المقاسة .

ضبطية أداة القياس : مقدرة أداة القياس على إعطاء بيانات قريبة من القيمة الحقيقية للكمية المقاسة .

إقرار النموذج : الموافقة على نموذج أداة القياس بعد ثبوت أن هذا النموذج مطابق للمتطلبات المترولوجية .

الرقابة المترولوجية : رقابة تمارسها مؤسسة للواصفات والمقاييس وتتعلق بطرق ووسائل القياس المستخدمة ، وكذلك بالشروط التي يتم بموجبها الحصول على نتائج القياس والتعبير عنها واستخدامها .

التحقق : جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة بهدف التأكد من أن أدوات القياس تفي بمتطلبات أنظمة التحقق ، ويشمل ذلك الفحص والحتم .

الختم الرسمي : جميع العمليات التي تهدف إلى وضع علامات على أدوات القياس للدلالة على مطابقتها للمواصفات والاشتراطات الإلزامية ، ويمكن أن تحمي هذه العلامات أجزاء معينة من أداة القياس من التغير أو التعديل بعد التحقق .

الباب الثاني

وحدات القياس

مادة ٣ ١ - تعتبر وحدات النظام الدولي للوحدات SI units هي وحدات القياس القانونية المستخدمة في المملكة ولا يجوز استخدام غيرها وهذه الوحدات مبنية على الوحدات الأساسية السبع التالية :

المتر	وحدة الطول
الكيلو غرام	وحدة الكتلة
الثانية	وحدة الزمن
الأمبير	وحدة شدة التيار الكهربائي

هكذا من الأصل

الكلن	وحدة درجة الحرارة الترموديناميكية
المول	وحدة كمية المادة
القليلة	وحدة شدة الإضاءة

ب- تعتبر وحدات القياس الممنقة والمكتملة لوحدات النظام الدولي الأساسية هي وحدات قانونية .

مادة ٤

تشرف المؤسسة على تطبيق النظام الدولي للوحدات من حيث :

- أ- استخدام هذه الوحدات و مضاعفاتها و أجزاءها المقررة .
- ب- استخدام الأسماء الصحيحة لهذه الوحدات واستخدام البادئات الصحيحة للمضاعفات والأجزاء العشرية .
- ج- استخدام الرموز الصحيحة لهذه الوحدات ومضاعفاتها وأجزائها.

مادة ٥

يطبق النظام الدولي للوحدات على جميع القياسات ومشتقاتها التي تتم على أرض المملكة.

الباب الثالث

اعتماد معايير القياس الوطنية والمرجعية

مادة ٦

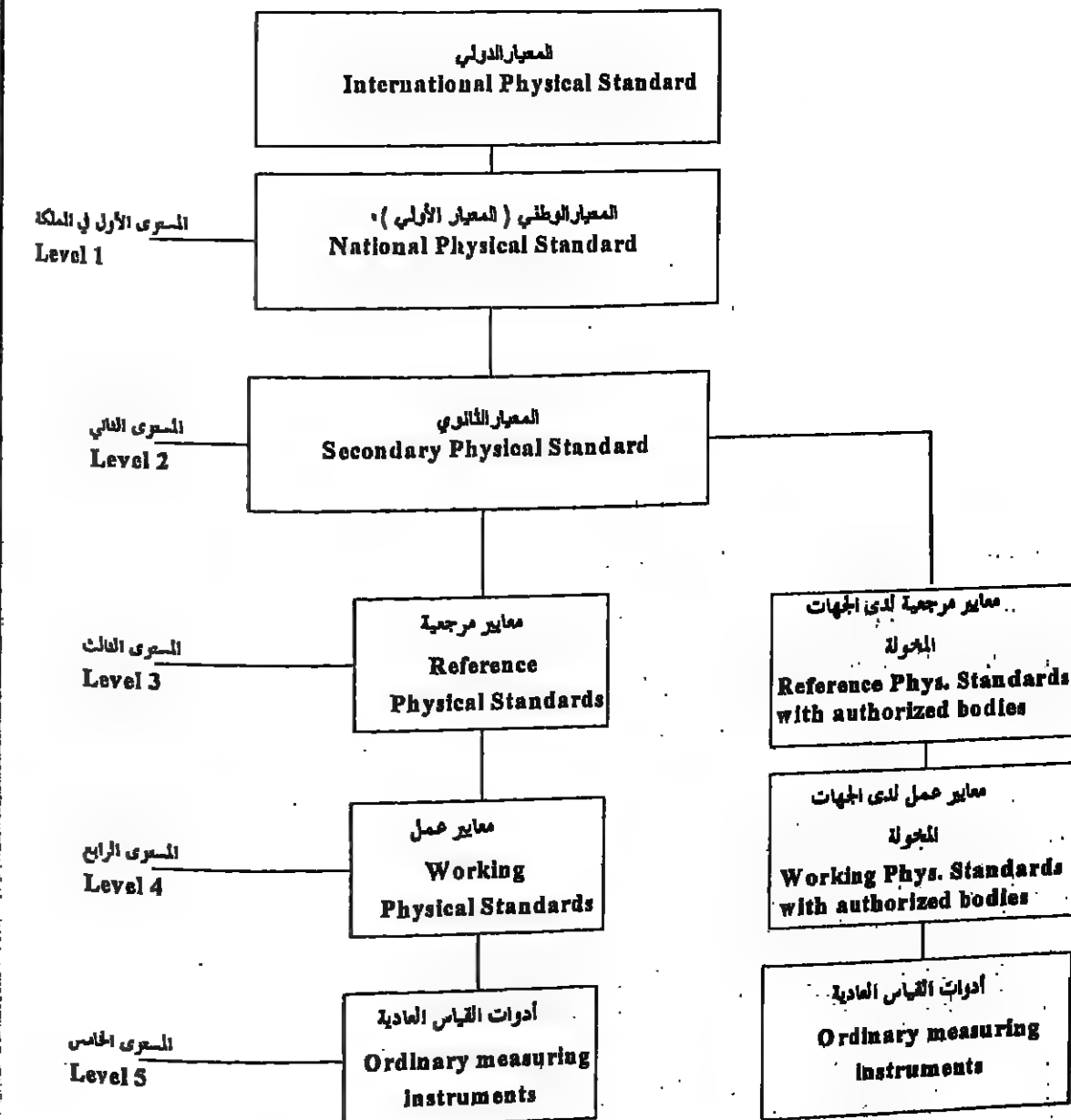
للمدير العام صلاحية اعتماد معايير القياس الوطنية والمرجعية لأي كمية قياس بموجب قرار يصدره بهذا الشأن بناءً على تنسيب من مدير المقياس، وذلك بعد التأكد من توافر الشروط التالية في المعيار، وفي المختبر القائم على حفظ المعيار:

- ١- أن المعيار المحدد كمعيار وطني تتوافر فيه أعلى الخواص للتقولوجية.
- ٢- أن المعيار المحدد كمعيار وطني يستخدم فقط لمعايرة المعايير المرجعية .
- ٣- توفر الشروط البيئية اللازمة لحفظ المعيار.
- ٤- توفر الوثائق المتعلقة بصلاحية المعيار من الناحية للتقولوجية من حيث وجود شهادات للمعايرة أو شهادات التحقق وتقارير نتائج المقارنات الوطنية أو الدولية.
- ٥- وجود أشخاص مؤهلين للقيام بأعمال المعايرة وفق طرق معايرة معتمدة.
- ٦- تحديد الإجراءات الواجب اتباعها عند استخدام المعيار والاحتياطات الواجب مراعاتها عند تشغيل المعيار وطرق معالجة نتائج المعايرة أو التحقق.
- ٧- أن يكون المختبر الذي يقوم على حفظ المعيار معتمداً من قبل المؤسسة وذلك حسب التعليمات الخاصة باعتماد المختبرات والصادرة عن المؤسسة. ويجوز للمدير العام بناءً على تنسيب من مدير المقياس إعطاء مهلة لا تزيد على سنة لاستيفاء وتطبيق تعليمات ومتطلبات الاعتماد الخاصة بالمختبرات.

هذه المادة

مادة ٧ يتم تحديد التسلسل الهرمي للمعايير ومستويات الضبطية ابتداء من المعيار الوطني وانتهاء بأدوات القياس العادية من حيث ارتباط هذه المعايير بالمعيار الدولي من جهة وارتباطها ببعضها البعض من جهة أخرى وكما هو مبين في المخطط أدناه .

مخطط التسلسل الهرمي للمعايير القياس
Hierarchy Scheme of Physical Standards



مادة ٨ يلتزم المختبر الذي يقوم على حفظ المعيار الوطني لكمية معينة القيام بالمعايرة الدورية لهذا المعيار مع المعايير الدولية (لضمان مبدأ السلسلة) والمشاركة في برامج المقارنات الدولية .

مادة ٩ يمنح الاعتماد لمدة سنة تجدد في حالة الاستمرار في الالتزام بالشروط والأسس التي تم الاعتماد بموجبها .

مادة ١٠ تلتزم الجهة أو المختبر القائم على حفظ المعايير الوطنية أو المرجعية بتقديم خدمة المعايرة لكل من يطلبها مقابل الأجر الذي تحدده من قبله بالاتفاق مع المؤسسة .

مادة ١١ تلتزم الجهة أو المختبر القائم على حفظ المعايير بحفظ جميع الوثائق المتعلقة بالصلاحيات القانونية للمعيار (قرار اعتماد المعيار) والوثائق المتعلقة بالصلاحيات المخزولوجية للمعيار (شهادات المعايرة) والوثائق المتعلقة بحفظ المعيار واستخدامه وجميع الوثائق الفنية الخاصة به .

مادة ١٢ عند تخلف أي من شروط الاعتماد الواردة في المادة (٦) أو في حالة فشل المختبر في تحقيق متطلبات اعتماد المختبرات أو في القيام بالإجراءات التصحيحية لحالات عدم المطابقة سنناً لأحكام تعليمات اعتماد المختبرات الصادرة عن المؤسسة ، يحق للمدير العام إيقاف اعتماد المعيار لفترة محددة حتى زوال أسباب الإيقاف، ويعتبر الاعتماد لاغياً إذا إنتقضت تلك الفترة دون القيام بالإجراءات التصحيحية .

الباب الرابع

أدوات القياس الخاضعة للرقابة المخزولوجية القانونية والتحقق الدوري .

مادة ١٣ تخضع للرقابة المخزولوجية القانونية أدوات القياس القانونية، وتشمل هذه الأدوات ما يلي :

أ- أدوات الوزن:

- الموازين والأوزان التجارية .
- الموازين والأوزان المستعملة لدى الصاغة .
- القياسات الأرضية .
- الموازين والأوزان المستخدمة لدى المختبرات .

هكذا من المص

ب- أدوات قياس الأطوال.

ج- عدادات ومكاييل المحروقات بمختلف أنواعها .

د- عدادات التاكيسي (سيارات الأجرة) .

هـ- مقاييس درجة الحرارة الطبية بمختلف أنواعها .

و- مقاييس ضغط الدم الطبية بمختلف أنواعها .

ز- عدادات استهلاك المياه.

ح- عدادات قياس استهلاك الطاقة.

مادة ١٤ للمدير العام صلاحية إضافة أو إلغاء أي أداة قياس واردة في المادة (١٣) بناء على تنسيب من مدير المقاييس .

الباب الخامس

صناعة واستيراد وتسويق أدوات القياس الخاضعة للتحقق والمراقبة metrologie

مادة ١٥ يلتزم كل من يرغب بصناعة أو استيراد أو تسويق أي من أدوات القياس بتقديم طلب إقرار نموذج إلى المؤسسة مع إرفاق نموذجين من أداة القياس المعنية مع المواصفات الفنية بالإضافة إلى كتيب التشغيل لتلك الأداة وذلك قبل شهرين من عملية الإنتاج في (حالة الصناعة) أو الاستيراد أو التسويق .

مادة ١٦ في حالة عدم إمكانية إحضار نموذج من أداة القياس المصنعة أو المستوردة بسبب طبيعة وحجم أداة القياس فإنه:

- يتم في حالة الاستيراد إحضار شهادات عن اعتماد النموذج والمعايرة من قبل الجهة الوطنية المسؤولة في بلد المنشأ .

- أما في حالة التصنيع فيقوم مهندسو المؤسسة بإجراء عملية الفحص والمعايرة في موقع المصنع.

مادة ١٧ يجب عدم المباشرة بالإنتاج الفعلي لأدوات القياس أو العمل على استيرادها أو تسويقها قبل أخذ الموافقة الخطية على نموذج أداة القياس المعنية ويجب التقيد التام بصناعة أو استيراد أو تسويق نفس النموذج من أداة القياس ، ويمنع طرح أي أداة قياس في الأسواق أو استخدامها إلا بعد التحقق منها ورجوعها بالخاتم الرسمي للمؤسسة .

مادة ١٨ لغايات إقرار النموذج:

أ- تعتمد شهادات المطابقة الصادرة بموجب نظام (الشهادة المطابقة) الصادرة عن المنظمة الدولية للمetrologie القانونية (OIML) أو شهادات المطابقة الصادرة عن الجهة المسؤولة في بلد المنشأ شريطة إثبات أنها مكافئة لشهادة المطابقة الصادرة عن (OIML).

ب- ترفق الشهادات المذكورة في هذه المادة بطلب إقرار النموذج مع نموذج واحد من أداة القياس.

ج- يعفى النموذج المذكور في هذه المادة من عمليات الفحص والاختبار اللازمة لإقرار النموذج، ولا يعفى من عملية التحقق الأولي .

مادة ١٩ يلتزم مقدم طلب إقرار النموذج بتحديد كافة التكاليف الناجمة عن إستعانة المؤسسة بأي جهة علمية داخلية (عملية) أو خارجية (أجنبية) في إجراء الاختبارات أو الفحوصات تمهيداً لإقرار النموذج، وذلك مثل أجور الفحص أو الاختبار أو تكاليف النقل أو غيرها من الأجور والتكاليف والتنفقات.

مادة ٢٠ في حالة الموافقة على نموذج أداة القياس يعطى رقماً للاعتماد ويجرى تتيته على أدوات القياس المستوردة أو المصنعة طبقاً لهذا النموذج ، وذلك قبل الشروع بتسويق هذه الأدوات .

مادة ٢١ تتقاضى المؤسسة الأجور الواردة في تعليمات الأجور metrologie وذلك بدل تقييم وإقرار النموذج.

مادة ٢٢ يجب أن تتوفر عند كل صانع لأدوات القياس المعايير المناسبة لإجراء الفحص والمعايرة لهذه الأدوات ويجب أن تكون هذه المعايير من درجة ضبابة مناسبة ، وأن يجري حفظها بشكل مناسب وأن تعاير بشكل دوري لدى جهات معتمدة.

مادة ٢٣ في حالة القيام بأعمال الإصلاح والصيانة لأدوات القياس إضافة إلى عمليات التصنيع والتسويق فيجب استيفاء الاشتراطات والمتطلبات الواردة في الباب السادس من هذه التعليمات

مادة ٢٤ يلتزم كل صانع أو مستورد أو مسوق لأدوات القياس الخاضعة للتحقق الإلزامي بتقديم هذه الأدوات للتحقق الأولي قبل طرحها في الأسواق للبيع أو الاستعمال .

مكتبة

مادة ٢٥ يلتزم كل صانع أو مستورد أو مسوق لأدوات القياس بتهيئة المكان المناسب لإجراء أعمال الفحص والمعايرة والختم لتلك الأدوات بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب من الضبطية .

مادة ٢٦ يجب أن يكون موضوعاً على أدوات القياس المصنعة أو المستوردة المعلومات والبيانات الإيضاحية المنصوص عليها في المواصفات ذات العلاقة بالإضافة إلى جميع أنواع الحماية اللازمة من أجل النقل أو التخزين أو الاستعمال.

مادة ٢٧ يجب إبلاغ المؤسسة في حالة وجود أي تعديلات على نموذج أداة القياس.

مادة ٢٨ للمدير العام صلاحية استثناء أي أداة قياس من إقرار النموذج ، وذلك بتنسيب من مدير المقاييس .

الباب السادس

صيانة وإصلاح أدوات القياس

مادة ٢٩ يجب على أي جهة ترغب في الحصول على ترخيص للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لأدوات القياس أن تقدم بطلب للمؤسسة وفق نموذج خاص .

مادة ٣٠ يشترط في الجهة الراغبة في الحصول على ترخيص صيانة وإصلاح أدوات القياس أن توفر الأمور التالية:

أ- الأبنية المناسبة والمرخصة من الجهات ذات العلاقة .

ب- الأشخاص المؤهلين والمدربين للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح.

ج- المعايير المناسبة لإجراء التحقق من أدوات القياس بعد عملية الصيانة أو الإصلاح ، ويجب أن يتم حفظ هذه المعايير بطريقة مناسبة ، وأن يجري معايرتها بشكل دوري.

د- نظام توثيق لأعمال الصيانة والإصلاح يسهل الرجوع إليه للتأكد من أن أعمال الصيانة والإصلاح تسير بالشكل الصحيح.

مادة ٣١ للمؤسسة أن تقوم بعملية التفتيش الأولي للتأكد من توفر الاشتراطات والمتطلبات والإمكانات المناسبة للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح بالشكل الصحيح .

مادة ٣٢ في حالة استيفاء الجهة الراغبة في الحصول على الترخيص للاشتراطات والمتطلبات المحددة في المادة (٣٠) من هذه التعليمات وبعد التأكد من ذلك بالكشف الميداني ، يمنح الترخيص لمدة سنة واحدة ، تجدد دورياً .

مادة ٣٣ تلتزم أي جهة تحصل على الترخيص للقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لأدوات القياس باتخاذ علامة مميزة خاصة بها تعتمد من قبل المؤسسة توضع على أي أداة قياس تمت صيانتها أو إصلاحها .

مادة ٣٤ يحدد الترخيص سنوياً في حال الالتزام بالشروط التالية :

أ- حفظ معايير القياس المستخدمة في عملية التحقق بشكل مناسب والعمل على معايرتها بشكل دوري.

ب- الاستمرار باستيفاء متطلبات واشتراطات منح الترخيص لصيانة وإصلاح أدوات القياس.

ج- تسديد الالتزامات المالية المترتبة على منح الترخيص أو تجديده للمؤسسة .

مادة ٣٥ للمدير العام وتنسيب من مدير المقاييس صلاحية إيقاف العمل بالترخيص في حالة مخالفة شروط منح الترخيص ، وذلك استناداً إلى تقارير التفتيش الدورية وطبيعة المخالفة ، ويسري الإيقاف لحين إزالة تلك المخالفة ، وللمدير العام الحق في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لضمان إيقاف نشاط الجهة المرخصة لحين إزالة المخالفة.

مادة ٣٦ للمدير العام صلاحية إلغاء الترخيص في حالة تكرار مخالفة شروط منح الترخيص وعدم إمكانية تلافيها بشكل يتعدى معه الاستمرار في منح الترخيص.

هذه مناصح

الباب السابع

الرقابة المروولوجية على أدوات القياس القانونية والمنتجات محددة المقادير

- مادة ٣٧ لا يجوز استخدام أدوات القياس التي تعطي دلالات أو نتائج بغير وحدات القياس القانونية للنصوص عليها في المادة (٣) من هذه التعليمات .
- مادة ٣٨ لا يجوز استخدام أو استعمال أو حيازة أي من أدوات القياس القانونية إلا إذا كانت مطابقة للنموذج المقرر وذلك في حالة وجود إقرار النموذج لها .
- مادة ٣٩ لا يجوز استخدام أو استعمال أو حيازة أي من أدوات القياس القانونية المدرجة في المادة (١٣) من هذه التعليمات إلا إذا كانت مخزومة (مدموغة) بعلامة مميزة للمؤسسة ولا يجوز كذلك استخدام هذه الأدوات في غير الأغراض المحددة لها .
- مادة ٤٠ تختم (تدمغ) أدوات القياس القانونية وفقاً للإجراءات التي تصدر عن المؤسسة وفي المواعيد التي تحددها .
- مادة ٤١ يلتزم مستخدمو أدوات القياس القانونية بالمحافظة على علامات التحقق للموضوعة وعلامات الحماية .
- مادة ٤٢ يختر الشخص الذي تضبط عنده أدوات قياس قانونية مخالفة مالمالكاً لهذه الأدوات ويتحمل كافة المسؤولية القانونية .
- مادة ٤٣ يلتزم مستخدمو أدوات القياس القانونية الخاضعة للتحقق الدوري بتقديم هذه الأدوات للتحقق اللاحق وفي موعده المقرر .
- مادة ٤٤ تعدد المؤسسة الإجراءات الخاصة بالتحقق والفتيش على كل أداة قياس خاضعة للتحقق الدوري والاشتراطات الواجب الالتزام بها عند استخدام هذه الأداة .

مادة ٤٥ يلتزم كل صاحب محل تجاري أو صانع أو مستورد أو أي مستخدم لأداة قياس بتقديم كافة التسهيلات لمفتشي للمقاييس من حيث تقديم كافة الوثائق والبيانات التي يطلبها وتوفير الوسائل الضرورية لإجراء التحقق والاختبار لأدوات القياس .

مادة ٤٦ يتم التحقق من السلع المعبأة بعبوات والمنتجات محددة المقادير والتي تعرض للبيع بشكل مباشر وذلك عن طريق :

أ- أخذ عينات من المنتج المعبأ أثناء عملية الإنتاج (من خط الإنتاج) أو التخزين أو مكان البيع والعمل على مراقبتها .

ب- أخذ عينات من الأسواق والمحلات التجارية والتأكد من مقادير الكميات المعبأة بها .

ج- التأكد من أدوات القياس المستخدمة من قبل الصانع للتأكد من الكميات المعبأة بواسطة نظام التعبئة المستخدمة .

الباب الثامن

تعليمات التحويل للقيام بأعمال الفحص والمعايرة لأدوات القياس

- مادة ٤٧ يجب على كل جهة ترغب في الحصول على التحويل للقيام بأعمال الفحص والمعايرة أن تقدم بطلب إلى المؤسسة وتقوم بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك مرفقة بها خطة العمل المتضمنة ما يلي :
- ١- مجال القياس والمعايرة المطلوب القيام به .
- ٢- المحافظات المشمولة بخدمة الفحص والمعايرة .
- مادة ٤٨ يجب على الجهة الراغبة في الحصول على التحويل أن توفر معايير القياس الضرورية لأجل تأمين القياسات المناسبة وأن تعمل على حفظ هذه المعايير والاستمرار في معايرتها والحصول على شهادات معايرة دورية لها .
- مادة ٤٩ تلتزم الجهة الراغبة في الحصول على التحويل أن تقدم خطة عمل تفصيلية تتضمن كافة الإمكانيات والمستلزمات والأساليب التي تضمن معايرة أدوات القياس بالشكل وبالضباط المطلوبة .

هكذا من الأصل

مادة ٥٠ على الجهة الراغبة في الحصول على التحويل أن تقدم للمؤسسة التسهيلات اللازمة لإجراء عملية التفتيش الأولي وفق الأسلوب المعتمد للتأكد من توفر الإمكانيات والمستلزمات الفنية والبيئية والأساليب المتبعة لتنفيذ أعمال الفحص والمعايرة بالشكل الصحيح .

مادة ٥١ يشترط في الأشخاص العاملين لدى الجهة الراغبة في الحصول على التحويل أن يكونوا مؤهلين للقيام بأعمال الفحص والمعايرة وللمؤسسة الحق في التثبت من ذلك بالطرق التي تراها مناسبة .

مادة ٥٢ في حالة استيفاء الجهة الراغبة في الحصول على التحويل للإشراطات والمتطلبات آنفة الذكر ، تعطى الموافقة الخطية لمدة سنة تجدد دورياً .

مادة ٥٣ تلتزم الجهة الراغبة في الحصول على التحويل بتسديد كافة الأجور المترتبة على أعمال التقييم والتفتيش والمعايرة .

مادة ٥٤ يحدد التحويل سنوياً في حال الالتزام بالشروط التالية :

- ١- الاستمرار في استيفاء شروط ومتطلبات منح التحويل .
- ٢- الاستمرار بمعايرة معايير القياس المستخدمة في عملية المعايرة بشكل دوري .
- ٣- إعلام المؤسسة عن أية تغييرات قد تؤثر على عمليات الفحص والمعايرة حال حصولها .
- ٤- أحل موافقة المؤسسة على أجر الفحص والمعايرة التي سيتم تقاضيها .

٥ - تسديد الالتزامات المالية المنصوص عليها في المادة (٥٣) .

مادة ٥٥ للمدير العام وحسب من مدير المقاييس صلاحية إيقاف العمل بالتحويل لأي جهة في حالة مخالفة شروط منح التحويل وذلك استناداً إلى تقارير التفتيش الدورية وطبيعة المخالفة و يسري الإيقاف حين إزالة تلك المخالفة ، وللمدير العام الحق في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لضمان إيقاف نشاط الجهة المخولة حين إزالة المخالفة .

مادة ٥٦ يحق للمدير العام إلغاء التحويل في الحالات التالية :
أ- تكرار مخالفة شروط منح التحويل وعدم إمكانية تلاقيها بشكل يتغنى عنه
الاستمرار في منح التحويل .
ب- ثبوت التلاعب في شهادات الفحص والمعايرة أو ختم المعايرة .

مادة ٥٧ للجهة الراغبة في الحصول على التحويل الحق في طلب إيقاف أو إلغاء العمل بالتحويل بعد تقديم الأسباب الموجبة لذلك ، ويتم الإلغاء أو الإيقاف بموافقة المؤسسة .

الباب التاسع

أحكام عامة

مادة ٥٨ عند ارتكاب أية مخالفة لأحكام هذه التعليمات والإجراءات الصادرة بموجب ميثاقها أو المسؤول عنها كافة التدابير والإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس وذلك بحسب طبيعة المخالفة ، وللمدير العام الحق في أن يتخذ التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة عند ضبط أي مخالفة، بما في ذلك التحفظ على أدوات القياس للمخالفة ومنع الاستمرار في استخدامها حين اتخاذ الإجراءات القانونية . وذلك دون أن يكون للأشخاص الذين اتخذت أي من الإجراءات السابقة بحقهم الرجوع على المؤسسة بأي عطل أو ضرر، ولا يترتب على المؤسسة أي التزامات مادية أو غير مادية سنداً لهذه الإجراءات .

مادة ٥٩ إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام هذه التعليمات أو نشأ أي خلاف في تطبيقه، فرفع الأمر للمدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة أو ذلك الخلاف .

مادة ٦٠ تلغي هذه التعليمات جميع التعليمات التي تتعارض معها بما في ذلك التعليمات الصادرة بموجب نظام الرقابة المترولوجية القانونية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
المهندس حسان السعدي

هكذا من الأصل

تعليمات رقم (٧١) لسنة ١٩٩٧

تعليمات منح الرخيص باستعمال علامة الجودة الاردنية.

صادرة بموجب المادة (٣) من نظام علامة الجودة

رقم (٤٩) لعام ١٩٩٦

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات تعليمات منح الرخيص باستعمال علامة الجودة الاردنية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : التعريف

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك :

- المؤسسة : مؤسسة الموصفات والمقاييس.
- المدير العام : مدير عام مؤسسة الموصفات والمقاييس.
- العلامة : علامة الجودة الاردنية.
- الموصافة : الموصافة القياسية الاردنية التي يخضع لها المنتج المطلوب الحصول على العلامة له.
- المنتج : المنتج المطلوب الحصول على العلامة له.
- المنشأة الصناعية : الجهة التي تقدم بطلب الحصول على العلامة لمنتجها وتكون مرخصة قانونيا، وتعرف فيما بعد بالمنشأة.
- الرخيص : الرخيص الممنوح باستعمال العلامة.
- مخالفة : عدم مطابقة المنتج لأي من متطلبات الموصافة.
- حالة عدم مطابقة : عدم مطابقة نظام الجودة لأي من متطلبات الملحق رقم (٢) من هذه التعليمات.
- نظام الجودة : الهيكل التنظيمي، والاجراءات، والعمليات اللازمة لتطبيق أية فعاليات أو نشاطات ذات علاقة بالجودة.
- فترة التصحيح : الفترة الزمنية التي تلزم المنشأة بإنهاء الاجراءات التصحيحية خلالها والموافق عليها من قبل المؤسسة.

المادة (٣) : شروط منح الرخيص

بالإضافة الى استيفاء جميع متطلبات هذه التعليمات تمنح المؤسسة للمنشأة ترخيصا باستعمال العلامة عند توفر الشروط التالية:

- أ - وجود موصافة للمنتج.
- ب - مطابقة المنتج للموصافة، وفقا لما جاء في المادة ٤ .
- ج - وجود نظام للجودة لدى المنشأة.
- د - وجود امكانية الاختبار الكافية في المنشأة لضمان استمرار جودة المنتج ومطابقته لمتطلبات الموصافة، أو امكانية التعاقد من الباطن مع احد المختبرات المخدومة لدى المؤسسة.
- هـ - التزام المنشأة بتقديم جميع التسهيلات اللازمة للمؤسسة عند اجراء التدقيق وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة منها في أي وقت.
- و - التزام المنشأة بدفع التكاليف المالية المترتبة عليها.
- ز - صحة جميع البيانات والمعلومات التي تقدمها المنشأة للمؤسسة.
- ط - استيفاء المنشأة للشروط الواردة في المواد (٤) ، و(٦) ، و(٧) من هذه التعليمات، بالإضافة الى التقيد بجميع شروط ومتطلبات هذه التعليمات.
- ح - تقديم طلب الحصول على الرخيص وفق نماذج خاصة تعدها المؤسسة لهذا الغرض، على ان تتم تبعة نموذج منفصل لكل منتج يطلب منحه العلامة.

المادة (٤) : مطابقة المنتج للموصافة

- أ - تقوم المؤسسة بأخذ عينات ممثلة من الانتاج لاجراء الفحوص والاختبارات التي نصت عليها للموصافة لفحص مطابقة المنتج لمتطلباتها، ويمكن ان تؤخذ العينات لأكبر من مرة واحدة وذلك حسب ما تراه المؤسسة مناسبة.
- ب - تتم الموافقة على العينات اذا تبين للمؤسسة ان نتائج العينات مطابقة لجميع متطلبات الموصافة وتبلغ المنشأة بذلك خلال (٢١) يوما.
- ج - اذا تبين للمؤسسة وجود أي مخالفة موصافة فإنها تبلغ المنشأة بذلك، وتتبع الاجراءات التالية :
 - ١- تلزم المنشأة بإبلاغ المؤسسة بالفترة التصحيحية المقترحة خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها بالمخالفة.
 - ٢- عند انقضاء الفترة التصحيحية تقوم المؤسسة بأخذ عينات اضافية وفقا للبند (أ) من هذه المادة.
 - ٣- تتم الموافقة على المنتج اذا كانت نتائج العينات الاضافية مطابقة لجميع متطلبات الموصافة، وتبلغ المنشأة بذلك خلال (٢١) يوما.

ملحق من الملحق

د - يرفض الطلب المقدم في أي من الحالات التالية :

- (١) إذا لم يتم ابلاغ المؤسسة عن الفترة التصحيحية خلال اسبوع من تاريخ ابلاغ المنشأة بخالات عدم المطابقة.
 - (٢) إذا انقضت الفترة التصحيحية دون ان يتم ابلاغ المؤسسة عن الانتهاء من تطبيق الاجراءات التصحيحية.
 - (٣) إذا تبين لدى فحص العينات الاضافية وجود اي مخالفة لاي من متطلبات المواصفة.
- يتم ابلاغ المنشأة بقرار الرفض مع الاسباب المرجحة له خلال (٢١) يوماً.

المادة (٥) : تشكيل اللجنة الفنية

يصدر المدير العام قراراً بتشكيل لجنة فنية مكونة من ثلاثة الى خمسة اعضاء وذلك لدراة طلب الترخيص وتلقي نظام الجودة في المنشأة للتأكد من توفر الاشراف المطلوبة فيه للحصول على الترخيص، ويشترط ان تتوفر فيهم الخبرة والاختصاص في المجال الصناعي وتلقي نظام الجودة.

المادة (٦) : تدقيق كتيب الجودة

- أ - يجب على المنشأة ان تقدم نسخة من كتيب الجودة الى المؤسسة بعد الموافقة على الطلب، خلال (٢١) يوماً من تاريخ الموافقة على الطلب، انظر الملحق رقم (١) من هذه التعليمات.
- ب - تقوم اللجنة الفنية بتدقيق كتيب الجودة على اساس المتطلبات الواردة في الملحق (٢) من هذه التعليمات، خلال فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً.
- ج - تتم الموافقة على كتيب الجودة اذا كان مطابقاً لمتطلبات الملحق رقم (٢)، ويتم ابلاغ مقدم الطلب بذلك خلال (٢١) يوماً.
- د - اذا تبين للمؤسسة وجود اي حالة عدم مطابقة لمتطلبات الملحق رقم (٢) في كتيب الجودة فإنها تبلغ المنشأة بذلك، وتتبع الاجراءات التالية :
- ١- تلزم المنشأة باطلاع المؤسسة بالفترة التصحيحية المقترحة للكتيب خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها بخالة عدم المطابقة.
- ٢- تلزم المنشأة بتسليم الكتيب المصحح عند انقضاء الفترة التصحيحية.
- ٣- اذا كان الكتيب المصحح مطابقاً لمتطلبات الملحق رقم (٢)، يتم ابلاغ المنشأة بالموافقة على الكتيب خلال (٢١) يوماً.

و - يرفض الطلب المقدم في أي من الحالات التالية :

- (١) اذا لم يقدم كتيب الجودة في الفترة المحددة في البند (١) .
 - (٢) اذا لم تقدم النسخة المصححة من كتيب الجودة الى المؤسسة خلال الفترة التصحيحية.
 - (٣) اذا تبين لدى إعادة تقييم الكتيب عدم تصحيح حالات عدم المطابقة.
- يتم ابلاغ المنشأة بقرار الرفض مع الاسباب المرجحة خلال (٢١) يوماً.

المادة (٧) : تدقيق نظام الجودة

- أ - تقوم اللجنة الفنية بزيارة المنشأة وابعاء تدقيق على نظام الجودة في المنشأة على اساس المتطلبات الواردة في الملحق رقم (٢)، وتعد تقريراً عن دراستها ونتائج التدقيق وذلك خلال (٢١) يوماً.
 - ب - تتم الموافقة على نظام الجودة اذا تبين - بناء على تقرير اللجنة الفنية - مطابقة نظام الجودة لجميع متطلبات الملحق رقم (٢) .
 - ج - اذا تبين وجود حالات عدم مطابقة، تبلغ المنشأة بذلك، وتتبع الاجراءات التالية :
 - ١- تلزم المنشأة باطلاع المؤسسة بالفترة التصحيحية المقترحة والجراءات التصحيحية خلال اسبوع من تاريخ ابلاغها بخالات عدم المطابقة.
 - ٢- عند الانتهاء من الاجراءات التصحيحية تحدد المنشأة موعداً لزيارة لاحقة تقوم بها اللجنة الفنية.
 - ٣- اذا تبين للجنة الفنية مطابقة نظام الجودة لمتطلبات الملحق رقم (٢) ، تتم الموافقة على نظام الجودة.
 - د - يرفض الطلب المقدم في أي من الحالات التالية :
 - (١) اذا لم يتم ابلاغ المؤسسة عن الاجراءات التصحيحية المتوي اتخاها خلال اسبوع من تاريخ ابلاغ المنشأة بخالات عدم المطابقة.
 - (٢) اذا انقضت الفترة التصحيحية دون ان يتم ابلاغ المؤسسة عن الانتهاء من الاجراءات التصحيحية.
 - (٣) اذا تبين لدى إعادة التقييم وجود أي حالة عدم مطابقة .
- يتم ابلاغ المنشأة بقرار الرفض مع الاسباب المرجحة له خلال (٢١) يوماً من تاريخ اتخاذ القرار.

المادة (٨) : منح الترخيص

- أ - يقرر المدير العام منح الترخيص بناء على توصية اللجنة الفنية وذلك بعد استيفاء جميع المتطلبات والشروط والانتهاء من الاجراءات التي اشتملت عليها هذه التعليمات.
- ب - يتم الاعلان عن منح الترخيص في الجريدة الرسمية.
- ج - يمنح الترخيص لمدة سنة واحدة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.
- د - تتقاضى المؤسسة مبلغاً مقلطره (٥٠٠) ديناراً اردنياً من المنشأة بدل منح الترخيص.

المادة (٩) : الرقابة الدورية

- أ - للمؤسسة الحق في اجراء التدقيق الدوري على نظام الجودة في المنشأة الحاصلة على الترخيص من خلال زيارات معلنة او لمعلنة للتأكد من استمرارية التزام المنشأة بمتطلبات الملحق رقم (٢)، ولها الحق في أن تأخذ عينات من المنتج الحاصل على العلامة من المصنع او من الاسواق للتأكد من مطابقته للمواصفة.

هكذا من المص

ب - إذا تبين للمؤسسة وجود عيّنات مخالفة للمواصفة أو وجود حالات عدم مطابقة، تقوم بإبلاغ المنشأة بذلك، وتتبع الإجراءات التالية :

- ١ - تلزم المنشأة بإبلاغ المؤسسة بالفترة التصحيحية خلال اسبوع من تاريخ الإبلاغ بمخالفات المواصفة أو بحالات عدم المطابقة
- ٢ - عند انقضاء الفترة التصحيحية تقوم المؤسسة بأخذ عينات إضافية من المنتج للتأكد من مطابقته للمواصفة، كما تقوم بتدقيق نظام الجودة للتأكد من مطابقته لمتطلبات الملحق رقم (٢).
- ٣ - إذا كانت نتائج العينات مطابقة لمتطلبات المواصفة، وكان نظام الجودة مطابقاً لمتطلبات الملحق رقم (٢)، تعتبر حالات عدم المطابقة منتهية، وتبلغ المنشأة بذلك.

المادة (١٠) : وقف الترخيص

- ١ - للمدير العام الحق في وقف الترخيص مؤقتاً في أي من الحالات التالية :
 - (١) إذا لم يتم إبلاغ المؤسسة بالفترة التصحيحية والإجراءات التصحيحية خلال اسبوع من تاريخ إبلاغ المنشأة بوجود مخالفات للمواصفة أو بحالات عدم مطابقة.
 - (٢) إذا انقضت الفترة التصحيحية دون إبلاغ المؤسسة بالإنهاء من تطبيق الإجراءات التصحيحية.
 - (٣) في حال مخالفة العينات الإضافية للمواصفة أو في حال وجود حالات عدم مطابقة.
- ب - يتم إبلاغ المنشأة بقرار إيقاف مع الأسباب الموجبة له خلال (٢١) يوماً من تاريخ اتخاذ القرار، وتكون مدة الإيقاف (٦٠) يوماً من تاريخ التبليغ.
- ج - للمدير العام الحق في إلغاء الترخيص إذا انقضت فترة إيقاف الترخيص المشار إليها في البند السابق ولم يتم المنشأة بتصحيح الوضع، وينشر قرار الإلغاء في الجريدة الرسمية.

المادة (١١) : التقرير الشهري

تلزم المنشأة بتقديم تقرير شهري للمؤسسة يتضمن نتائج اختبارات المنتج الحاصل على العلامة والتي تبين استمرارية مطابقته لمتطلبات المواصفة.

المادة (١٢) : مختبرات الفحص والمعايرة

- ١ - لغايات التأكد من مطابقة المنتج للمواصفة لا تعتمد الا نتائج الفحوص والاختبارات التي تُجرى في مختبرات المؤسسة أو في المختبرات المعتمدة من قبلها.
- ب - تلزم المنشأة بتسديد اجور عمليات الفحص والاعتبار والمعايرة ونقل العينات الى المختبرات، والتي تتم لغايات منح الترخيص أو الرقابة الدورية، ولا يجوز منح الترخيص أو تجديده الا بعد تسديد كافة الاجور المترتبة عليها.

المادة (١٣) : السرية

تتامل جميع الوثائق التي تقدمها المنشأة الخاصة بنظام الجودة ونتائج عمليات الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة وتقارير التدقيق بسرية تامة، ولا يجوز لغير المعنيين في المؤسسة الاطلاع عليها.

المادة (١٤) : طريقة وضع العلامة

- ١ - يجب ان تكون العلامة طبقاً للنموذج الموضح بالشكل المرفق مع هذه التعليمات (انظر الملحق (٣)).
- ب - يجب ان تحصل المنشأة على موافقة المؤسسة الخطية على طريقة وضع العلامة على المنتج.
- ج - يجب ان يوضع اسم المواصفة ورقمها بالإضافة الى العلامة على المنتج.
- د - يجب للمنشأة المرخصة ان تعلن عن المنتج الحامل للعلامة في مختلف وسائل الاعلام خلال فترة سريان الترخيص.

المادة (١٥) : تجديد الترخيص

- ١ - يجوز تجديد الترخيص سنوياً، ويجب ان يقدم طلب التجديد قبل (٦٠) يوماً من تاريخ انتهاء الترخيص، وفي حالة التجديد عن تقديم طلب التجديد خلال تلك الفترة يتم للمدير العام إلغاء الترخيص ولا يجوز وضع العلامة على المنتج بعد ذلك.
- ب - اذا عملت المنشأة بطلب التجديد، تقوم المؤسسة خلال الفترة المذكورة أعلاه بإعادة المنشأة للتأكد من استمرارها في استيفاء شروط منح الترخيص، على ان تستمر المنشأة بتقديم التقرير الشهري المشار اليه في المادة (١٢).
- ج - تقاضي المؤسسة مبلغاً مقداره (٢٥٠) ديناراً أردنياً من المنشأة بدل تجديد الترخيص.

هكذا من المص

المادة (١٦) : النظم

- أ - يجوز للمنشأة التي رفض طلبها أو تم إلغاء ترخيصها النظم خطياً إلى المؤسسة خلال (٣٠) يوماً من اتخاذ قرار الرفض أو الإلغاء.
- ب - تقوم المؤسسة بإبلاغ النظم بقرارها بشأن النظم مع الأسباب الموجبة له خلال فترة لا تتجاوز (٢١) يوماً، ويعتبر هذا القرار نهائياً.
- ج - لا يجوز أن يشارك بدراسة النظم، أو باتخاذ القرار النهائي، أي عضو في اللجنة الفنية التي اتخذت القرار المشكوك منه سناً لقرارها.
- د - يجوز للمؤسسة أن تستعين بأشخاص من خارج المؤسسة لدراسة موضوع النظم شريطة أن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والمهابة المطلوبة، على أن تتحمل المنشأة كافة النفقات المترتبة على ذلك.

المادة (١٧) : تعديل المواصفة التي تم منح العلامة بموجبها

- أ - في حالة تعديل المواصفة التي تُمنح للمنتج العلامة على أساسها ونشره في الجريدة الرسمية، تلزم المنشأة الحاصلة على الترخيص بمراجعة المؤسسة خلال اسبوع من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية لتحديد الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات وفقاً للمواصفة المعدلة، وذلك بالتنسيق مع المؤسسة.
- ب - عند انتهاء الفترة اللازمة لإجراء التعديلات وفقاً للمواصفة المعدلة تقوم المؤسسة بالتأكد من مطابقة المنتج للمواصفة المعدلة.
- ج - يُلغى الترخيص بقرار من المدير العام في الحالات التالية :
 - ١- إذا لم تراجع المنشأة المؤسسة خلال اسبوع من تاريخ النشر عن المواصفة المعدلة في الجريدة الرسمية.
 - ٢- إذا لم تتخذ المنشأة بالإجراء التعديلات خلال الفترة الملتزم عليها وفق البند - أ - من هذه المادة .
 - ٣- في حالة إلغاء المواصفة، يعتبر الترخيص لاغياً منذ نشر قرار الإلغاء في الجريدة الرسمية.

المادة (١٨) : التغييرات في المنشأة الحاصلة على الترخيص

- أ - تلزم المنشأة الحاصلة على الترخيص بإبلاغ المؤسسة بأي من التغييرات التي تنوي اتخاذها والتي تتعلق بالأمور التالية :
 - ١- الهيكل التنظيمي .
 - ٢- القائمين بوظائف لها تأثير على جودة المنتج .
 - ٣- المنتج .
 - ٤- نظام الجودة .

- ٥- كتيب الجودة.
 - ٦- طريقة وضع علامة الجودة على المنتج .
 - ٧- خطوط الإنتاج أو طرق التصنيع.
 - ٨- أية تغييرات أخرى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جودة المنتج.
- ب - تقوم المؤسسة بتقييم تأثير التغييرات على مدى استيفاء شروط منح الترخيص من خلال الرقابة الدورية.

المادة (١٩) : التوقف عن استعمال العلامة

إذا قررت المنشأة التوقف عن استعمال العلامة فإنها تلزم بإبلاغ المؤسسة قبل (١٥) يوماً من التاريخ الذي تنوي التوقف فيه عن استعمال العلامة، وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

المادة (٢٠) : تجديد طلب الحصول على الترخيص

- أ - إذا رفض الطلب المقدم للحصول على الترخيص فإنه لا يجوز التقدم بطلب جديد للحصول على الترخيص قبل مرور سنة من تاريخ رفض الطلب، ويستثنى من ذلك الطلب الذي رفض بسبب عدم وجود مواصفة للمنتج المطلوب للحصول على العلامة له، أو الطلب الذي رفض بسبب عدم جاهزية كتيب الجودة في الفترة المحددة في البند - أ - من المادة (٦) .
- ب - إذا تم إلغاء الترخيص فإنه لا يجوز التقدم بطلب جديد للترخيص قبل مرور سنة على تاريخ نشر قرار الإلغاء في الجريدة الرسمية.

المادة (٢١) : علامة الجودة ومواصفات الإيزو ٩٠٠٠

- يجوز أن تكفي المؤسسة لأغراض منح الترخيص أو تجديده مطابقة عينات من المنتج للمواصفة دون تدقيق كتيب الجودة أو نظام الجودة في حالة حصول المنشأة على شهادة مطابقة لمواصفات الإيزو ٩٠٠٠ وذلك بشرط :
- ١- أن تكون الجهة المانحة لشهادة المطابقة معتمدة من قبل هيئة الاعتماد في بلدنا.
 - ٢- أن تكون شهادة المطابقة وفقاً لأحدى المواصفتين : مواصفة قياسية أردنية ٩٠١ (إيزو ٩٠٠١) أو مواصفة قياسية أردنية ٩٠٢ (إيزو ٩٠٠٢).
 - ٣- أن تكون شهادة المطابقة سارية المفعول خلال فترة الترخيص.

هكذا منذ الإصدار

المادة (٢٢) : مخالفة احكام التعليمات

عند ارتكاب اي مخالفة لاحكام هذه التعليمات يجعل في حق مرتكبها كافة التدابير والاحرايات والمقنونات المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس، وللمدير العام الحق في ان يتخذ التدابير والاحرايات التي يراها مناسبة عند ضبط اي مخالفة بما في ذلك التحفظ على المنتجات المخالفة للمواصفة وحجزها ومصادرتها واتلافها، وذلك دون ان يكون للاشخاص الذين اتخذ اي من الاحرايات السابقة بحقهم الرجوع على المؤسسة بأي عطل او ضرر، ولا يترتب على المؤسسة اي التزامات مادية او غير مادية سننا هذه الاحرايات.

المادة (٢٣) : احكام عامة

إذا نشأت اي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى احكام هذه التعليمات أو نشأ اي خلاف في تطبيقه، يرفع الامر الى المدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً .

المادة (٢٤) : الالغاءات

تلغى هذه التعليمات جميع التعليمات التي تتعارض معها بما في ذلك التعليمات الخاصة بتنفيذ نظام علامة الجودة رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٠ والتعليمات الخاصة بالمعايير والاشراطات الفنية للعينات المادية الاملشن .

مدين عام مؤسسة للمواصفات والمقاييس

(المهندس حسان السعدي)

الملحق رقم (١) للتعليمات رقم (٧) لسنة (١٩٩٧) الخاصة بتنفيذ نظام علامة الجودة رقم (٤٩) لسنة (١٩٩٦)

متطلبات كتيّب الجودة

يجب ان يشتمل كتيّب الجودة على ما يلي كحد ادنى :

- ١- عنوان الكتيّب.
- ٢- اسم المنشأة.
- ٣- عنوان المنشأة.
- ٤- كيفية ضبط اصدار وتوزيع كتيّب الجودة، بحيث يبين الجهة المخوطة باعداده واصداره وتعديله، اضافة الى عدد النسخ التي تم اعدادها من الكتيّب واسماء الاشخاص المرودين لها.
- ٥- رقم الاصدار (الطبعة الاولى او الثانية الخ) .
- ٦- تاريخ الاصدار.
- ٧- رقم نسخة كتيّب الجودة (مثال : النسخة رقم ١ من الطبعة الاولى)
- ٨- قائمة المختبرات.
- ٩- مجال تطبيق الكتيّب.
- ١٠- مقدمة عامة عن المنشأة.
- ١١- سياسة واهداف الجودة.
- ١٢- الهيكل التنظيمي.
- ١٣- مسؤوليات وصلاحيات الاقسام المختلفة.
- ١٤- شرح للعناصر المختلفة المكونة لنظام علامة الجودة.
- ١٥- يمكن ان يشتمل الكتيّب على الاحرايات المرتقة الزاجب اعدادها حسب متطلبات الملحق رقم (٢) او ان يشار اليها في الكتيّب دون ان ترفق معه.
- ١٦- يجب ان يبين الكتيّب هيكلية نظام التوثيق المتبع.
- ١٧- يجب ان يوقع الكتيّب من الشخص الذي يشغل اعلى منصب تنفيذي في المنشأة.

هكذا من الاصل

الملحق رقم (٢) للتعليمات رقم (٧) لسنة (١٩٩٧) الخاصة
بتنفيذ نظام علامة الجودة رقم (٤٩) لسنة (١٩٩٦)

متطلبات نظام الجودة

مقدمة

ان الغاية من هذه المتطلبات هي التأكد من ان المنشأة الراغبة في الحصول على علامة الجودة تقوم بتطبيق وتشغيل نظام جودة قادر على انتاج منتجات مطابقة للمواصفة القياسية الاردنية ذات العلاقة بشكل دائم. فعندما يحقق نظام الجودة هذه المتطلبات يكون بالامكان الثقة بان المنتجات سوف تكون مطابقة للمواصفة القياسية الاردنية التي منح المنتج علامة الجودة على اساسها. والمتطلبات المذكورة تاليا هي نفس المتطلبات التي اشتملت عليها المواصفة القياسية الاردنية ٩٠٢ : ١٩٩٥ والمكافئة تماما للمواصفة الدولية ليزو ٩٠٢ : ١٩٩٤، وقد تم صياغة هذه المتطلبات بحيث تلائم مفهوم علامة الجودة الذي يعنى بمطابقة المنتجات للمواصفات القياسية التي يراد الحصول على علامة الجودة على اساسها.

١- المسؤوليات الادارية

١-١ سياسة الجودة

- ١-١-١ يجب أن تقوم الادارة ذات الصلاحية التنفيذية بتحديد سياسة الجودة لشأنها.
- ٢-١-١ يجب أن تقوم الادارة ذات الصلاحية التنفيذية بتوثيق سياسة الجودة التي حددت.
- ٣-١-١ يجب أن تشمل سياسة الجودة التي تم تحديدها على اهداف الجودة المطلوب تحقيقها. يجب ان تشمل هذه الاهداف على ان يتم تحقيق اشتراطات المواصفة.
- ٤-١-١ يجب أن تقوم الادارة ذات الصلاحية التنفيذية بتوثيق اهداف الجودة ضمن سياسة الجودة الموثقة.
- ٥-١-١ يجب أن تشمل سياسة الجودة على التزام الادارة ذات الصلاحية التنفيذية بالجودة.
- ٦-١-١ يجب أن تقوم الادارة ذات الصلاحية التنفيذية بتوثيق التزامها بالجودة ضمن سياسة الجودة الموثقة.
- ٧-١-١ يجب أن تكون سياسة الجودة ذات علاقة باهداف المنشأة.
- ٨-١-١ يجب أن تكون سياسة الجودة ذات علاقة بتوقعات ورغبات الزبائن.

- ٩-١-١ يجب أن تأكد الادارة ذات الصلاحية التنفيذية من أن سياسة الجودة مفهومة في جميع المستويات الادارية في المنشأة.
- ١٠-١-١ يجب أن تأكد الادارة ذات الصلاحية التنفيذية من أن سياسة الجودة مطبقة في جميع المستويات الادارية في المنشأة.
- ١١-١-١ يجب أن تأكد الادارة ذات الصلاحية التنفيذية من أن سياسة الجودة متامة في جميع المستويات الادارية في المنشأة.

٢- التنظيم الاداري

١-٢-١ المسؤوليات والصلاحيات

- ١-٢-١-١ يجب أن يتم تحديد مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٢-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٣-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٤-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٥-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٦-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بإدارة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٧-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٨-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ٩-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٠-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١١-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٢-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بممارسة اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٣-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٤-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق مسؤوليات المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٥-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٦-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق صلاحيات المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٧-١-٢-١ يجب أن يتم تحديد العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
 - ١٨-١-٢-١ يجب أن يتم توثيق العلاقة ما بين المستخدمين الذين يقومون بتقييم اعمال تؤثر على الجودة.
- وتطبق المتطلبات المذكورة اعلاه بشكل خاص على المستخدمين الذين يحتاجون الى الحرية الادارية والصلاحيات للقيام بما يلي :
- أ- المبادرة باتخاذ الاجراءات المطلوبة لمنع حدوث حالات عدم مطابقة للمنتج او للمعدات الإنتاجية او لنظام الجودة.
 - ب- تحديد وتوثيق اية مشاكل تتعلق بالمنتج او بالمعدات الإنتاجية او لنظام الجودة.
 - ج- المبادرة باتخاذ الحلول او التوصية ها أو توفيرها من خلال القنوات المعصمة لذلك.

هكذا من الأصل

د- التحقق من تطبيق الحلول.

هـ- إيقاف أية عمليات إنتاج أو توريد أو تركيب لاحقة للمنتجات غير المطابقة لحسن اصلاح ما فيها من عيوب.

٢-٢-١ الموارد

١-٢-٢-١ يجب أن يتم تحديد الموارد المطلوبة للقيام بوظائف الإدارة.

٢-٢-٢-١ يجب أن يتم تحديد الموارد المطلوبة للقيام بعمارة الأعمال والوظائف.

٣-٢-٢-١ يجب أن يتم تحديد الموارد المطلوبة للقيام بأعمال التحقق، والذي يشمل التدقيق الداخلي.

٤-٢-٢-١ يجب أن يتم توفير الموارد المطلوبة، بما في ذلك تعيين مستخدمين مدربين للقيام بوظائف الإدارة.

٥-٢-٢-١ يجب أن يتم توفير الموارد المطلوبة، بما في ذلك تعيين مستخدمين مدربين لممارسة الوظائف والأعمال.

٦-٢-٢-١ يجب أن يتم توفير الموارد المطلوبة، بما في ذلك تعيين مستخدمين مدربين للقيام بأعمال التحقق، والذي يشمل التدقيق الداخلي.

٣-٢-١ مخطط الإدارة

١-٣-٢-١ يجب أن تقوم الإدارة ذات الصلاحية التنفيذية بتعيين أعضائها كممثل لها.

٢-٣-٢-١ يجب أن يمتنع ممثل الإدارة وبعض النظر عن مسؤولياته الأخرى، صلاحية التأكد من وجود (تأسيس) وتطبيق نظام جودة يلي هذه المتطلبات، والتأكد من استمرارية ذلك.

٣-٣-٢-١ يجب أن يمتنع ممثل الإدارة، وبعض النظر عن مسؤولياته الأخرى، صلاحية رفع تقارير للإدارة عن أداء نظام الجودة.

٣-١ مراجعة الإدارة لنظام الجودة

١-٣-١ يجب أن تقوم إدارة المنشأة ذات الصلاحية التنفيذية بمراجعة نظام الجودة على فترات محددة لضمان استمرارية ملائمة وفاعلية في مطابقة هذه المتطلبات وله إنتاج منتجات تحقق متطلبات المواصفة.

٢-٣-١ يجب أن تقوم إدارة المنشأة ذات الصلاحية التنفيذية بمراجعة نظام الجودة على فترات محددة لضمان استمرارية ملائمة وفاعلية في تطبيق سياسة الجودة.

٣-٣-١ يجب أن تقوم الإدارة ذات الصلاحية التنفيذية بمراجعة نظام الجودة على فترات محددة لضمان استمرارية ملائمة وفاعلية في تحقيق أهدافها.

٤-٣-١ يجب الاحتفاظ بسجلات موجهة مسبقاً بمتطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

٥-٣-١ يجب الاحتفاظ بسجلات موجهة مسبقاً بمتطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

٢- نظام الجودة

١-٢ عام

١-١-٢ يجب أن يتم تأسيس نظام جودة.

٢-١-٢ يجب أن يتم توثيق نظام جودة.

٣-١-٢ يجب أن يطبق نظام الجودة المؤسس والموثق باستمرار.

٤-١-٢ يجب إعداد كتيب جودة يغطي هذه المتطلبات. ومتطلبات الملحق (٢) لهذه التعليمات.

٢-٢ إجراءات نظام الجودة

١-٢-٢ يجب أن يتم إعداد إجراءات عمل متوافقة مع هذه المتطلبات.

٢-٢-٢ يجب أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع سياسة الجودة.

٣-٢-٢ يجب أن يتم توثيق إجراءات العمل التي اعتمدت.

٤-٢-٢ يجب أن يطبق نظام الجودة تفاعلية.

٥-٢-٢ يجب أن تطبق إجراءات العمل التي تم إعدادها وتوثيقها تفاعلية.

٣-٢ التخطيط للجودة

١-٣-٢ يجب أن يتم تحديد كيف سيتم تحقيق متطلبات الجودة واشتراطات المواصفة.

٢-٣-٢ يجب أن يتم توثيق كيفية تحقيق متطلبات الجودة واشتراطات المواصفة.

٣-٣-٢ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار النشاطات التالية، وكما هو مناسب، من أجل تلبية اشتراطات المواصفة :

أ- إعداد خطط الجودة.

ب- تحديد وامتلاك طرق واساليب ضبط، والعمليات الأتامية، والأجهزة (كما فيها أدوات الفتحش والاختبار)، والقياسات، والموارد، والمهارات، التي يمكن أن تكون مطلوبة لتحقيق الجودة المطلوبة وتلبية واشتراطات المواصفة.

ج- ضمان توافق إجراءات التصميم، وعمليات الإنتاج، والتركيب، والخدمة، والتفتيش والاختبار، مع الوثائق ذات العلاقة.

د- تحديد اساليب ضبط الجودة والتفتيش والاختبار، حسب الحاجة، واستحداث معلات جديدة.

هـ- تحديد أية متطلبات قياس تتطلب قدرات تفوق أعلى مستوى معروف في الوقت الراهن، قبل فترة زمنية تكون كافية لتطوير هذه القدرات المطلوبة.

و- تحديد عمليات التحقق المناسبة الواجب احوالها عند المراحل المناسبة من عملية إنتاج المنتج.

ز- توضيح معايير القبول لجميع المميزات والخصائص والمتطلبات بما فيها تلك التي تطوي على عنصر اجتهادي.

ح- تحديد وإعداد سجلات جودة حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

هذه من لاص

٣-مراجعة العقود

١-٣ عام

- ١-٣-١ يجب أن توضع اجراءات موثقة لمراجعة العقود.
- ١-٣-٢ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لمراجعة العقود.
- ١-٣-٣ يجب أن توضع اجراءات موثقة للتيسير بين النشاطات المتعلقة بمراجعة العقود.
- ١-٣-٤ يجب أن تطبق الاجراءات الموثقة التي وضعت للتيسير بين النشاطات المتعلقة بمراجعة العقد باستمرار.

٢-٣ المراجعة

- يجب أن تتم مراجعة العروض قبل تقديمها، ومراجعة العقود او الطلبات قبل قبولها للتأكد مما يلي:
- ١-٢-٣ أن متطلبات العطاء او العقد او الطلبية محددة وموثقة بشكل كاف.
- ٢-٢-٣ حل اي اختلاف بين متطلبات العقد او الطلبية والعطاء المقدم.
- ٣-٢-٣ التأكد من توفر القدرة لدى المنشأ على تلبية متطلبات العقد او الطلبية.

٣-٣ التعديل على العقود

- ١-٣-٣ يجب أن يتم تحديد كيفية اجراء التعديل على العقود.
- ٢-٣-٣ يجب أن يتم تحديد كيفية ابلاغ الجهات المعنية في المنشأة عن التعديل الذي اجري على العقد.

٤-٣ السجلات

- ١-٤-٣ يجب المحافظة على سجلات لمراجعة العقود حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الخردة).

٤- ضبط الوثائق والبيانات

١-٤ عام

- ١-٤-١ يجب أن توضع اجراءات موثقة لضبط جميع الوثائق والبيانات التي لها علاقة بهذه المتطلبات.
- ٢-٤-١ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لضبط الوثائق والبيانات التي لها علاقة بهذه المتطلبات.

١-٥ عام

- ١-٥-١ يجب أن توضع اجراءات موثقة لضمان مطابقة المنتجات المشتراة للمتطلبات الخاصة لها.
- ٢-٥-١ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لضمان مطابقة المنتجات المشتراة للمتطلبات الخاصة لها.

٢-٥ تقييم الموردين الفرعيين

- ١-٢-٥ يجب أن يتم اختيار وتقييم الموردين الفرعيين على اساس القدرة على تلبية متطلبات العقد، والقدرة على تلبية اية متطلبات خاصة لتأكيد الجودة.

٤-٢ اقرار واصدار الوثائق والبيانات

- ١-٢-٤ يجب أن يتم مراجعة الوثائق من قبل الاشخاص المعولن بذلك قبل اصداها.
- ٢-٢-٤ يجب أن يتم اقرار الوثائق من قبل الاشخاص المعولن بذلك قبل اصداها.
- ٣-٢-٤ يجب أن تعد قائمة رئيسة، او أن يطبق اجراء معين لضبط الوثائق، لتحديد الاصدار الاحدث من الوثيقة، ويجب أن تكون هذه القائمة متوفرة للاستخدام.
- ٤-٢-٤ يجب أن تضمن اجراءات الضبط أن تتوفر الوثائق ذات العلاقة عند اي موقع يتم فيه القيام باعمال تؤثر على فاعلية اداء نظام الجودة.
- ٥-٢-٤ يجب أن تضمن اجراءات الضبط أن تزال جميع الوثائق غير الصحيحة، او التي ليست سارية المفعول، من نقاط الاصدار او الاستعمال. او التأكد من أن مثل هذه الوثائق لم يتم استخدامها بشكل غير مقصود.
- ٦-٢-٤ يجب أن تضمن اجراءات الضبط أن يميز بالشكل المناسب اية وثيقة ليست سارية المفعول وتم الاحتفاظ لها لأساس قانونية او من اجل حفظ المعلومات التي تحتويها.

٣-٤ التغيير في الوثائق والبيانات

- ١-٣-٤ يجب أن تتم مراجعة التغييرات التي تطرأ على الوثائق والبيانات من قبل نفس الجهات التي قامت بالمراجعة الاصلية لها، الا اذا تم تحويل جهة اخرى للقيام بذلك.
- ٢-٣-٤ يجب أن يتم اقرار التغييرات التي يتم على الوثائق والبيانات من قبل نفس الجهات التي قامت بالاعمال الاصلية لها، الا اذا تم تحويل صلاحية ومسؤولية القيام بذلك الى جهة اخرى.
- ٣-٣-٤ يجب أن يسمح للجهات التي تم تحويلها باجراء التعديل بالحصول على المعلومات ذات العلاقة.
- ٤-٣-٤ يجب أن يتم تحديد طبيعة التعديل الذي تم في الوثيقة نفسها او في مرفقاتها، وذلك عندما يكون تحديد التغييرات عمليا.

٥- المخرقة

هكذا من الاصل

- ٢-٥ يجب أن يحدد حجم ونوع الضبط الذي سوف يمارسه على المورد الفرعي.
٣-٥ يجب المحافظة على سجلات بالموردين الفرعيين حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

٣-٥ بيانات الشراء

- ١-٣-٥ يجب أن تحتوي وثائق الشراء على بيانات تصف بوضوح المنتج المطلوب شراؤه.
٢-٣-٥ يجب أن تتم مراجعة وثائق الشراء للتأكد من مطابقتها للمتطلبات المحددة قبل إصدارها.
٣-٣-٥ يجب أن يتم إقرار وثائق الشراء للتأكد من مطابقتها للمتطلبات المحددة قبل إصدارها.

٤-٥ التحقق من المنتجات المشتراة

- ١-٤-٥ التحقق من قبل المنشأة في منشأة المورد الفرعي
١-٤-٥ يجب أن يحدد في وثائق الشراء ترتيبات التحقق، واسلوب الإذن بأخراج المنتج (البول)، وذلك إذا طلبت المنشأة أن يتم بالتحقق من المنتجات المشتراة في منشأة المورد الفرعي.

٤-٥ التحقق من المنتجات الموردة من المورد الفرعي من قبل الزبون

- ١-٤-٥ يمكن للمؤسسة القيام بالتحقق من مطابقة المنتجات الموردة للمتطلبات المحددة لها في المنشأة أو في منشأة المورد الفرعي.
٢-٤-٥ لا يجوز استخدام نتائج هذا التحقق كدليل على ممارسة ضبط الجودة بشكل فعال في منشأة المورد الفرعي.
٣-٤-٥ لا يعطى القيام بهذا التحقق المنشأة من مسؤوليتها عن إنتاج منتجات مطابقة للمواصفة.
٤-٤-٥ لا يمنع القيام بهذا التحقق المؤسسة من حق رفض المنتجات المعالفة للمواصفات لاحقاً.

٦- ضبط المنتجات الموردة من قبل الزبون

- ١-٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة لضبط المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٢-٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لضبط المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٣-٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة للتحقق من المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٤-٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت للتحقق من المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٥-٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتحسين المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٦-٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتحسين المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٧-٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة لصيانة المنتجات الموردة من قبل الزبون.

- ٨-٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لصيانة المنتجات الموردة من قبل الزبون.
٩-٦ يجب أن يتم إبلاغ الزبون عن أية منتجات تعرض للضياع أو التلف أو التي تصبح غير صالحة للاستعمال.
١٠-٦ يجب المحافظة على سجلات بالمنتجات التي تعرض للضياع أو التلف أو التي تصبح غير صالحة للاستعمال حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.
١١-٦ لا يعفى التحقق من هذه المنتجات، المنشأة من مسؤوليتها عن توريد منتجات مطابقة للمواصفة.

٧- تمييز وسلسلة المنتج

- ١-٧ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتمييز المنتج بالطرق المناسبة من الاستلام ومروراً بجميع مراحل الإنتاج والتوريد والتركيب وذلك إذا قررت المنشأة أن يكون تمييز المنتج مطلباً إلزامياً للحصول على علامة الجودة.
٢-٧ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتمييز المنتج إذا تقرر أن يكون تمييز المنتج إلزامياً.
٣-٧ يجب أن توضع إجراءات موثقة لسلسلة وحدات المنتج أو دفعات الإنتاج وذلك إذا قررت المنشأة أن تكون السلسلة مطلباً إلزامياً للحصول على علامة الجودة.
٤-٧ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لسلسلة وحدات المنتج أو دفعات الإنتاج إذا تقرر أن تكون السلسلة مطلباً إلزامياً.
٥-٧ يجب أن يتم توثيق طرق التمييز والسلسلة المتبعة حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

٨- ضبط عملية الإنتاج

- ١-٨ يجب أن يتم تحديد عمليات الإنتاج التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٢-٨ يجب أن يتم التخطيط لعمليات الإنتاج التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٣-٨ يجب أن يتم تحديد عمليات التركيب التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٤-٨ يجب أن يتم التخطيط لعمليات التركيب التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٥-٨ يجب أن يتم تحديد عمليات الخدمة التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٦-٨ يجب أن يتم التخطيط لعمليات الخدمة التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة.
٧-٨ يجب أن تتم عمليات الإنتاج والتركيب والخدمة تحت ظروف مضبوطة، وتشتمل هذه الظروف المضبوطة على ما يلي:
أ- وجود إجراءات موثقة لتحديد طرق الإنتاج والتركيب والخدمة، وذلك إذا كان لعدم توفر هذه الإجراءات الموثقة له تأثير سلبي على الجودة.

هذه المادة

ب- استخدام أجهزة وأدوات الإنتاج والتركيب والخدمة المناسبة، وتوفير بيئة العمل المناسبة.

ج- مطابقة المواصفات القياسية أو الكودات، وخطط الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة.

د- مراقبة وضبط المتغيرات المسببة لعمليات الإنتاج ولخصائص المنتج.

هـ- اقرار العمليات الإنتاجية والأجهزة بالشكل المناسب.

و- وجود معايير للمصنعية تكون واضحة إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية (مثل استخدام مواصفات مكتوبة، عينات مملعة، رسومات).

ز- اجراء الصيانة المناسبة للأجهزة لضمان استمرارية القدرة الإنتاجية لها.

٨-٨ يجب أن يقوم مستخدمون مؤهلون بالعمليات الإنتاجية التي لا يمكن التحقق منها بشكل كامل من خلال القيام بالفتيش والاختبار على المنتج بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية، أو التي وعلى سبيل المثال، لا يمكن اكتشاف عيوبها إلا بعد استعمال المنتج، أو أن يتم مراقبتها بشكل مستمر وأن تضبط متغيراتها، وذلك من أجل ضمان مطابقة المتطلبات المحددة. وتسمى مثل هذه العمليات الإنتاجية بالعمليات الإنتاجية الخاصة.

٨-٩ يجب أن يتم تحديد أية متطلبات لتأهيل العمليات الإنتاجية، كما في ذلك الأجهزة والمستخدمين المطلوبين.

٨-١٠ يجب المحافظة على سجلات جودة للعمليات الإنتاجية والأجهزة والمستخدمين التي لها معايير تأهيل وذلك حسب متطلبات البند (١٥-١) ضبط سجلات الجودة.

٩- الفتيش والاختبار

٩-١ عام

٩-١-١ يجب أن توضع إجراءات مؤقتة لعمليات الفتيش والاختبار المطلوبة للتحقق من مطابقة المنتج للمتطلبات المحددة.

٩-١-٢ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات المؤقتة التي وضعت لعمليات الفتيش والاختبار.

٩-١-٣ يجب أن يتم تفصيل متطلبات الفتيش والاختبار والسجلات المطلوب حفظها، في خطة الجودة أو في الإجراءات المؤقتة.

٩-٢ الفتيش والاختبار عند الاستلام

٩-٢-١

٩-٢-١-١ يجب أن لا يتم استخدام المنتجات الواردة (الإكس-٩-٢-٣) إلا بعد إخضاعها للفتيش، أو إلى أن يتم التحقق من مطابقتها للمتطلبات المحددة لها بطريقة أخرى.

٩-٢-١-٢ يجب أن يتم التحقق من مطابقة المنتجات الواردة للمتطلبات المحددة حسب خطة الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة.

٩-٢-١

٩-٢-١-١ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حجم الضغط الممارس في منشأة المورد الفرعي، عند تحديد حجم وطبيعة فتيش عند الاستلام.

٩-٢-١-٢ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأدلة المؤقتة على المطابقة التي يقدمها المورد الفرعي، عند تحديد حجم وطبيعة فتيش عند الاستلام.

٩-٢-٢

٩-٢-٢-١ يجب أن يميز بشكل واضح، المنتجات الواردة التي سمح باستخدامها في الإنتاج لأسباب طارئة قبل التحقق منها.

٩-٢-٢-٢ يجب أن يتم توثيق هذه المنتجات حسب متطلبات البند (١٥-١) ضبط سجلات الجودة، حتى يمكن إعادة طلبها واستبدالها بشكل فوري (إجراءات الاسترجاع الإيجابي) في حالة حدوث حالات عدم مطابقة لوحدة الإنتاج التي استخدمت هذه المنتجات في إنتاجها.

٩-٣ الفتيش والاختبار أثناء الإنتاج

٩-٣-١ يجب أن يتم اجراء الفتيش والاختبار كما هو مطلوب في خطة الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة.

٩-٣-٢ يجب أن يتم التحقق على المنتجات لحين الانتهاء من عمليات الفتيش والاختبارات المطلوبة، أو لحين استلام تقارير الاختبار والتحقق منها.

ويشترط من ذلك المنتجات التي سمح باستخدامها لأغراض طارئة والخاضعة لإجراءات الاسترجاع الإيجابي (أنظر البند ٩-٢-٣). ولا يعني السماح باستخدام المنتجات الخاضعة لإجراءات الاسترجاع الإيجابي من القيام بالشاطات المينة في البند ٩-٣-١.

٩-٤ الفتيش والاختبار النهائي

٩-٤-١ يجب أن يتم جميع أعمال الفتيش والاختبارات النهائية حسب خطة الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة، وذلك حتى تستكمل الأدلة على مطابقة المنتج النهائي للمتطلبات المحددة.

٩-٤-٢ يجب أن تشترط خطة الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة للفتيش والاختبار النهائي أن يتم القيام بأعمال الفتيش كافة، وأن يتم اجراء جميع الاختبارات المحددة في أي منهما. ويجب أن يشمل هذا الاشتراط الفتيش والاختبارات المطلوب اجرائها عند الاستلام أو أثناء الإنتاج.

٩-٤-٣ يجب أن تشترط خطة الجودة و/أو الإجراءات المؤقتة للفتيش والاختبار النهائي أن تطابق نتائج الفتيش والاختبار المتطلبات المحددة. وتطبق هذا الاشتراط على الفتيش والاختبارات المطلوب اجرائها عند الاستلام أو أثناء الإنتاج.

هكذا عند الاستلام

٩-٤-٤ لا يجوز اخراج اي منتجات قبل أن يتم اجتياز جميع اجراءات التفتيش والاختبار التي حددتها خطة الجودة و/أو الاجراءات الموثقة.

٩-٤-٥ لا يجوز اخراج اي منتجات قبل أن تتوفر وثائق الربط بالانشطة المحددة في خطة الجودة و/أو الاجراءات الموثقة ذات العلاقة.

٩-٥ سجلات التفتيش والاختبار

٩-٥-١ يجب أن توضع، وأن تحفظ باستمرار، سجلات تحتوي على الأدلة التي تثبت أن المنتج قد تم تفتيشه وأن الاختبارات قد أجريت عليه.

٩-٥-٢ يجب أن تبين هذه السجلات بوضوح ما إذا كان المنتج قد نجح أو فشل في اجتياز معايير القبول المحددة بعد القيام بإجراء عمليات التفتيش و/أو الاختبارات.

٩-٥-٣ يجب أن تطلق إجراءات ضبط المنتجات غير المطابقة إذا فشل المنتج في اجتياز أي عملية تفتيش و/أو أية اختبار، (أنظر البند ١٢) من هذه المتطلبات.

٩-٥-٤ يجب الاحتفاظ بسجلات تبين جهة التفتيش المسؤولة عن الإذن بإخراج المنتج، وذلك حسب متطلبات البند ١٥-١ ضبط سجلات).

١٠- ضبط أجهزة التفتيش والقياس والاختبار

١٠-١ عام

١٠-١-١ يجب أن توضع إجراءات موثقة لضبط أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٢ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لضبط أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٣ يجب أن توضع إجراءات موثقة لمعايرة أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٤ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لمعايرة أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لصيانة أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لصيانة أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي تستخدم لبيان مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.

١٠-١-٧ يجب أن تستخدم أجهزة التفتيش والقياس والاختبار بطريقة تضمن أن أرباب القياس معروف ومتوافق مع قدرة القياس المطلوبة.

١٠-١-٨ يجب أن يتم التأكد من وثبات قدرة الـ (Test software)، والمراجع التي تستخدم لأغراض المقارنة مثل الـ (Test hardware)، على التحقق من قول المنتج، وذلك عند استخدامها كأشكال ماسبة للتفتيش.

١٠-١-٩ يجب إعادة التأكد من الـ (test software) ومن مراجع المقارنة على فترات محددة.

١٠-١-١٠ يجب أن يحدد مدى وعدد مرات عمليات التأكد من أدوات التفتيش والقياس والاختبار.

١٠-١-١١ يجب الاحتفاظ بسجلات تحتوي على الأدلة التي تثبت ممارسة الضغط على أدوات التفتيش والقياس والاختبار، وذلك حسب متطلبات البند ١٥-١ ضبط سجلات الجودة).

١٠-١-١٢ يجب أن تتوفر البيانات المتعلقة بأدوات التفتيش والقياس والاختبار عند طلبها من قبل المؤسسة للتحقق من الكفاءة الفنية لأدوات التفتيش والقياس والاختبار.

١٠-٢ إجراء الضبط

١٠-٢-١ يجب أن يتم تحديد القياسات المطلوب القيام بها، ودرجة الضبط المطلوبة، وأن يتم اختيار أجهزة التفتيش والقياس والاختبار الماسبة والقادرة على توفير الضبط والدقة المطلوبين.

١٠-٢-٢ يجب أن يتم تحديد جميع أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي يمكنها أن تؤثر على جودة المنتج.

١٠-٢-٣ يجب أن يتم معايرة جميع أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي يمكنها أن تؤثر على جودة المنتج، على فترات محددة أو قبل استخدامها، وذلك بالمقارنة مع أجهزة لها علاقة معروفة وسارية المفعول (صحيحة) بمعايير محلية أو دولية معترف بها.

١٠-٢-٤ يجب أن يتم توثيق الأساس الذي يثبت عليه المعايرة في حالة عدم توفر مثل هذه الأجهزة.

١٠-٢-٥ يجب أن يتم ضبط جميع أجهزة التفتيش والقياس والاختبار التي يمكنها أن تؤثر على جودة المنتج، على فترات محددة أو قبل استخدامها.

١٠-٢-٦ يجب أن يتم تحديد الطريقة المستخدمة في معايرة أجهزة التفتيش والقياس والاختبار، وأن يحدد تفاصيل عن نوع الجهاز، ومميزه، ورفعه، وعدد المرات التي تم التأكد فيها من هذه الأدوات، وطريقة التأكد، ومعايير القبول، والاعراض الواجب اتخاذها إذا كانت النتائج غير مرضية.

١٠-٢-٧ يجب أن يتم تمييز أجهزة التفتيش والقياس والاختبار بواسطة مؤشر أو سجل مميز محدد، وذلك لبيان حالة المعايرة.

١٠-٢-٨ يجب أن يتم المحافظة على سجلات معايرة لأدوات التفتيش والقياس والاختبار حسب متطلبات البند ١٥-١ ضبط سجلات الجودة).

هكذا منه لاص

١٠-٢-٩ يجب أن يتم تقييم وتوثيق مدى صحة نتائج التفتيش والاختبار السابقة إذا تيسر أن أدوات القياس والاختبار التي استعملت للحصول عليها كانت غير معاييرة.

١٠-٢-١٠ يجب أن يتم ضمان أن الظروف الية مناسبة لعمليات المعايرة والتفتيش والقياس والاختبارات التي تجري.

١٠-٢-١١ يجب أن يتم تداول وحفظ وتخزين أدوات التفتيش والقياس والاختبار بحيث يتم المحافظة على ضابطتها وملائمتها للاستعمال.

١٠-٢-١٢ يجب أن يتم حماية معدات التفتيش والقياس والاختبار نوعها (Hardware & Software) من عمليات الضبط التي تؤثر على صلاحية المعايرة لتلك المعدات، وتعملها غير صحيحة.

١١- حالة التفتيش والاختبار

١١-١ يجب أن يتم تحديد حالة التفتيش والاختبار للمنتج بالطرق المناسبة، وذلك لتمييز المنتجات المطابقة من غير المطابقة لمتطلبات التفتيش والاختبارات التي أجريت عليها.

١١-٢ يجب أن يتم باستمرار تمييز المنتجات المطابقة لمتطلبات التفتيش والاختبار عن غير المطابقة كما هو محدد في خطة الجودة وإلا الإجراءات الموثقة، وذلك خلال مراحل الإنتاج والتركيب والخدمة، لضمان أن تلك المنتجات التي اجتازت التفتيش والاختبار (١) التي تم إخراجها حسب البند ١٣-٢ فقط سوف يتم تروريدها أو استخدامها أو تركها.

١٢- ضبط المنتجات غير المطابقة

١٢-١ عام

١٢-١-١ يجب أن توضع إجراءات موثقة تضمن أن لا يتم استخدام أو تركيب منتجات غير مطابقة للمتطلبات المحددة لها.

١٢-١-٢ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لضمان أن لا يتم استخدام أو تركيب منتجات غير مطابقة للمتطلبات المحددة لها.

١٢-١-٣ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم تمييز هذه المنتجات.

١٢-١-٤ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم توثيق هذه المنتجات.

١٢-١-٥ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم تقييم هذه المنتجات.

١٢-١-٦ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم فصل هذه المنتجات عن المنتجات الأخرى (عندما يكون هذا الفصل عملياً).

١٢-١-٧ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم التخلص (أو تصريف) من هذه المنتجات.

١٢-١-٨ يجب أن تشمل هذه الإجراءات الموثقة على أن يتم إبلاغ الجهات المعنية عن هذه المنتجات.

١٢-٢ إعادة تقييم المنتجات غير المطابقة والتصريف بها

١٢-٢-١ يجب أن يتم تحديد من المسؤول عن إعادة تقييم المنتجات غير المطابقة.

١٢-٢-٢ يجب أن يتم تحديد الصلاحية للتصريف بالمنتجات غير المطابقة.

١٢-٢-٣ يجب أن يتم إعادة تقييم المنتجات غير المطابقة بموجب الإجراءات الموثقة المعدة لهذه الغاية. ويمكن أن يطبق أحد الخيارات التالية عليها:

أ- إعادة تشغيلها حتى تطابق متطلبات المواصفة.

ب- قبولها دون أو بعد اصلاحها، شريطة عدم وضع علامة الجودة عليها.

ج- دراسة إمكانية استخدامها لتطبيقات أخرى.

د- رفضها أو شطبها.

١٢-٢-٤ يجب أن يتم إبلاغ المؤسسة عن الاستخدام أو التصحيح المقترح إخراجها على المنتجات غير المطابقة.

١٢-٢-٥ يجب أن يتم توثيق شروحات عن حالات عدم المطابقة التي تم قبولها، وعن الإصلاحات التي أجريت، وذلك حسب متطلبات البند (١٥ - ضبط سجلات الجودة).

١٢-٢-٦ يجب أن يتم إعادة التفتيش على المنتجات التي تم اصلاحها أو إعادة تشغيلها، وذلك حسب خطة الجودة وإلا الإجراءات الموثقة.

١٣- الإجراءات التصحيحية والوقائية

١٣-١ عام

١٣-١-١ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتطبيق الإجراءات التصحيحية.

١٣-١-٢ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتطبيق الإجراءات التصحيحية.

١٣-١-٣ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتطبيق الإجراءات الوقائية.

١٣-١-٤ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتطبيق الإجراءات الوقائية.

١٣-١-٥ يجب أن يكون الإجراء التصحيحي المتخذ لإزالة أسباب عدم المطابقة التي حدثت مناسبة لحجم المشكلة ومكافئاً لحجم العاطرة المحتملة عند حدوث أضرار نتيجة لوجود مسببات لحالات عدم المطابقة.

١٣-١-٦ يجب أن يكون الإجراء الوقائي المتخذ لإزالة أسباب عدم المطابقة التي يحدثها مناسبة لحجم المشكلة ومكافئاً لحجم العاطرة المحتملة عند حدوث أضرار نتيجة لوجود مسببات لحالات عدم المطابقة.

١٣-١-٧ يجب أن يتم تطبيق أية تغييرات تطرأ على الإجراءات الموثقة نتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية.

١٣-١-٨ يجب أن يتم توثيق أية تغييرات تطرأ على الإجراءات الموثقة نتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية.

١٣-١-٩ يجب أن يتم تطبيق أية تغييرات تطرأ على الإجراءات الموثقة نتيجة لتطبيق الإجراءات الوقائية.

١٣-١-١٠ يجب أن يتم توثيق أية تغييرات تطرأ على الإجراءات الموثقة نتيجة لتطبيق الإجراءات الوقائية.

هذه نسخة لأصل

٢-١٣ الاجراء التصحيحي

١-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على أن يتم التعامل بفاعلية مع شكاوي الزبائن وتقارير عدم المطابقة.
٢-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على أن يتم التحقيق في اسباب عدم المطابقة المتعلقة بالمنتج او العمليات الإنتاجية او بنظام الجودة.

٣-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على أن يتم توثيق نتائج التحقيق حسب متطلبات البند (١٥) ضبط سجلات الجودة.

٤-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على أن يتم تحديد الاجراء التصحيحي الواجب اتخاذه لازالة سبب عدم المطابقة.

٥-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على القيام بتطبيق الضوابط التي تضمن تنفيذ الاجراء التصحيحي المقرر اتخاذه.

٦-٢-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات التصحيحية المرتقة على القيام بتطبيق الضوابط التي تضمن فاعلية الاجراء التصحيحي المتخذ.

٢-١٣ الاجراء الوقائي

١-٣-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات الوقائية المرتقة على أن يتم استخدام مصادر المعلومات المناسبة للتحري عن اسباب عدم المطابقة المحتملة وتخليها والتخلص منها. ومن مصادر هذه المعلومات أنشطة الإنتاج والعمل المختلفة التي تؤثر على جودة المنتج، وعلى نتائج التدقيق، ووثائق الجودة، وتقارير الخدمة، وشكاوى الزبائن.

٢-٣-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات الوقائية المرتقة على أن يتم تحديد الخطوات المطلوبة للعامل مع انه مشكلة تتطلب اجراءات وقائية.

٣-٣-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات الوقائية المرتقة على المباشرة بتطبيق الاجراء الوقائي الذي تقرر اتخاذه.

٤-٣-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات الوقائية المرتقة على تحديد الضوابط التي تضمن فاعلية الاجراء الوقائي المتخذ.

٥-٣-١٣ يجب أن تشمل الاجراءات الوقائية المرتقة على التأكد من عدم تدهور المهمة عن الاجراء الوقائي المتخذ الى الادارة لمراجعتها (انظر البند ٣-١).

١-٤ التداول والتخزين والتغليف والحفظ والتوريد

١-١٤ عام

١-١-١٤ يجب أن توضع اجراءات مرتقة لتداول المنتج.

٢-١-١٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات المرتقة التي وضعت لتداول المنتج.

٣-١-١٤ يجب أن توضع اجراءات مرتقة لتخزين المنتج.

٤-١-١٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات المرتقة التي وضعت لتخزين المنتج.

٥-١-١٤ يجب أن توضع اجراءات مرتقة لتغليف المنتج.

٦-١-١٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات المرتقة التي وضعت لتغليف المنتج.

٧-١-١٤ يجب أن توضع اجراءات مرتقة لحفظ المنتج.

٨-١-١٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات المرتقة التي وضعت لحفظ المنتج.

٩-١-١٤ يجب أن توضع اجراءات مرتقة لتوريد المنتج.

١٠-١-١٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات المرتقة التي وضعت لتوريد المنتج.

٢-١٤ التداول

١-٢-١٤ يجب أن توفر اساليب تداول تمنع حدوث تلف او ضرر للمنتج.

٣-١٤ التخزين

١-٣-١٤ يجب أن يخزن المنتج في اماكن او مستودعات تخزين تحمي من التعرض للتلف او الضرر لحين الاستخدام او التوريد.

٢-٣-١٤ يجب أن تشترط اساليب مناسبة للسماح (للتحويل) بادخال المنتجات الى اماكن ومستودعات التخزين.

٣-٣-١٤ يجب أن يصرط اساليب مناسبة للسماح (للتحويل) باخراج المنتجات من اماكن ومستودعات التخزين.

٤-٣-١٤ يجب أن تقيم حالة المنتج في اماكن ومستودعات التخزين بشكل دوري.

٤-١٤ التغليف

١-٤-١٤ يجب أن يتم ضبط عمليات التعبئة والتغليف ووضع بطاقة البيان او البيانات الايضاحية الى المدى الذي يضمن مطابقة متطلبات المراقبة.

٥-١٤ الحفظ

١-٥-١٤ يجب أن تطبق اساليب مناسبة لحفظ المنتجات التي تحت سيطرة المنشأة.

٢-٥-١٤ يجب أن تطبق اساليب مناسبة لفصل المنتجات التي تحت سيطرة المنشأة.

٦-١٤ التوريد

١-٦-١٤ يجب أن توضع ترتيبات لحماية المنتج بعد التفتيش والاختبار النهائي.

٢-٦-١٤ يجب أن يتم هذه الحماية الى مكان التوريد اذا تطلب العقد ذلك.

ملحق من الجدول

١٥- ضبط سجلات الجودة

- ١-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتمييز سجلات الجودة.
- ٢-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتمييز سجلات الجودة.
- ٣-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتجميع سجلات الجودة.
- ٤-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتجميع سجلات الجودة.
- ٥-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لفهرسة سجلات الجودة.
- ٦-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لفهرسة سجلات الجودة.
- ٧-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لكيفية الحصول على سجلات الجودة.
- ٨-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لكيفية الحصول على سجلات الجودة.
- ٩-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لحفظ سجلات الجودة في ملفات.
- ١٠-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لحفظ سجلات الجودة في ملفات.
- ١١-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتخزين سجلات الجودة.
- ١٢-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتخزين سجلات الجودة.
- ١٣-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة لصيانة سجلات الجودة.
- ١٤-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لصيانة سجلات الجودة.
- ١٥-١٥ يجب أن توضع إجراءات موثقة للتخلص من سجلات الجودة.
- ١٦-١٥ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت للتخلص (التصرف) من سجلات الجودة.
- ١٧-١٥ يجب المحافظة على سجلات الجودة لأظهار المطابقة للمتطلبات المحددة، والآليات (أظهار) كفاءة نظام الجودة. وتشكل سجلات الجودة ذات العلاقة التي بحوزة المورد القرعي جزء من هذه الوثائق.
- ١٨-١٥ يجب أن تكون سجلات الجودة مفروزة.
- ١٩-١٥ يجب أن تخزن سجلات الجودة وتحفظ بحيث يمكن استرجاعها بيسر.
- ٢٠-١٥ يجب أن تخزن سجلات الجودة وتحفظ في أماكن توفر بيئة مناسبة لحمايتها من التلف أو الضرر أو الضياع.
- ٢١-١٥ يجب أن يتم تحديد الفترة الزمنية التي سوف يحتفظ خلالها بالسجل.
- ٢٢-١٥ يجب أن يتم توثيق الفترة الزمنية التي تم الاحتفاظ خلالها بالسجل.
- ٢٣-١٥ يجب للمؤسسة الإطلاع على سجلات الجودة لأغراض تقييم مدى المطابقة لهذه المتطلبات في أي وقت.

١٦- تدقيق الجودة الداخلي

- ١-١٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة للتخطيط لبرامج تدقيق الجودة الداخلي.
- ٢-١٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت للتخطيط لبرامج تدقيق الجودة الداخلي.
- ٣-١٦ يجب أن توضع إجراءات موثقة للقيام بتدقيق الجودة الداخلي.
- ٤-١٦ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت للقيام بتدقيق الجودة الداخلي.
- ٥-١٦ يجب أن توضع برامج التدقيق الداخلي بناء على أهمية ووضع (حالة) النشاط المراد تدقيقه.
- ٦-١٦ يجب أن تقوم بالتدقيق مستخدمين مسبقاً عن النشاط المراد تدقيقه.
- ٧-١٦ يجب المحافظة على سجلات نتائج التدقيق حسب متطلبات السند (١٥) - ضبط سجلات الجودة.
- ٨-١٦ يجب أن يتم إعلام المسؤولين عن النشاط الذي تم تدقيقه عن نتائج التدقيق.
- ٩-١٦ يجب أن يحدد المسؤول عن النشاط الذي تم تدقيقه، ونوع وحود خلل أو عيوب فيه، باتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بدون تأخير.
- ١٠-١٦ يجب أن يتم التحقق من أن الإجراءات التصحيحية قد طبقت، وذلك من خلال النشاطات اللاحقة للتدقيق.
- ١١-١٦ يجب أن يتم التحقق من فاعلية الإجراءات التصحيحية التي طبقت من خلال النشاطات اللاحقة للتدقيق.
- ١٢-١٦ يجب أن يتم توثيق الإجراءات التصحيحية التي طبقت، وذلك من خلال النشاطات اللاحقة للتدقيق.
- ١٣-١٦ يجب أن يتم توثيق مدى فاعلية الإجراءات التصحيحية التي طبقت، وذلك من خلال النشاطات اللاحقة للتدقيق.

١٧- التدريب

- ١-١٧ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتحديد حاجات مستخدمي المنشأة، الذين يقومون بمهام ووظائف تؤثر على الجودة، من التدريب.
- ٢-١٧ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتحديد حاجات مستخدمي المنشأة الذين يقومون بمهام ووظائف تؤثر على الجودة، من التدريب.
- ٣-١٧ يجب أن توضع إجراءات موثقة لتوفير حاجات مستخدمي المنشأة، الذين يقومون بمهام ووظائف تؤثر على الجودة، من التدريب.
- ٤-١٧ يجب أن تطبق باستمرار الإجراءات الموثقة التي وضعت لتوفير حاجات مستخدمي المنشأة، الذين يقومون بمهام ووظائف تؤثر على الجودة، من التدريب.
- ٥-١٧ يجب أن يتم تأهيل المستخدمين الذين يقومون بوظائف مخصصة على أساس التعليم المناسب، والتدريب و/أو الخبرة.
- ٦-١٧ يجب المحافظة على سجلات التدريب حسب متطلبات البند (١٥) - ضبط سجلات الجودة.

هذه من الأصل

١٨- خدمات ما بعد البيع

١٨-١ يجب أن توضع اجراءات موثقة لاداء الخدمة المطلوبة اذا كان توفير خدمات ما بعد البيع احد الشروط المتفق عليها بين المنشأة والزبون .

١٨-٢ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لاداء الخدمة المطلوبة.

١٨-٣ يجب أن توضع اجراءات موثقة للتحقق من ان الخدمة قد اديت بالطريقة التي تحقق المتطلبات الخاصة بها.

١٨-٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت للتحقق من ان الخدمة قد اديت بالطريقة التي تحقق المتطلبات الخاصة بها.

١٨-٥ يجب أن توضع اجراءات موثقة لرفع التقارير عن الخدمة التي قدمت للزبون.

١٨-٦ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لرفع التقارير عن الخدمة التي قدمت للزبون.

١٩- اساليب الضبط الاحصائية

١٩-١ تحديد الحاجة لتطبيق اساليب الضبط الاحصائية

١٩-١-١ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة لتحديد قدرة العمليات الإنتاجية.

١٩-١-٢ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة لضبط قدرة العمليات الإنتاجية.

١٩-١-٣ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة للتحقق من قدرة العمليات الإنتاجية.

١٩-١-٤ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة لتحديد خصائص المنتج.

١٩-١-٥ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة لضبط خصائص المنتج.

١٩-١-٦ يجب أن يتم تحديد الحاجة الى اساليب ضبط الجودة الاحصائية المطلوبة للتحقق من خصائص المنتج.

١٩-٢ اجراءات تطبيق اساليب الضبط الاحصائية

١٩-٢-١ يجب أن توضع اجراءات موثقة لتطبيق الاساليب الاحصائية التي تم تحديدها في البند ١٩-١.

١٩-٢-٢ يجب أن توضع اجراءات موثقة لضبط الاساليب الاحصائية التي تم تحديدها في البند ١٩-١.

١٩-٢-٣ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لتطبيق الاساليب الاحصائية التي تم تحديدها في البند ١٩-١.

١٩-٢-٤ يجب أن تطبق باستمرار الاجراءات الموثقة التي وضعت لضبط الاساليب الاحصائية التي تم تحديدها في البند ١٩-١.

الجدول رقم (١) - الاجراءات الموثقة الانزامية

#	الاجراء الانزامي	رقم المطلب	#	الاجراء الانزامي	رقم المطلب
١	مراجعة العقد	٣	٧	الاجراءات التصحيحية والوقائية	١٣
٢	ضبط الوثائق والبيانات	٤	٨	التداول والتخزين والتغليف	١٤
٣	الشراء	٥		والحفظ والتوريد	
٤	التفتيش والاختبار	٩	٩	ضبط سجلات الجودة	١٥
٥	ضبط ادوات التفتيش والقياس والاختبار	١١	١	تدقيق الجودة الداخلي	١٦
٦	ضبط المنتجات غير المطابقة	١٢	١	التدريب	١٧

الجدول رقم (٢) - الاجراءات الموثقة المشروطة

#	الاجراء المشروط	رقم المطلب
١	ضبط المنتجات الموردة من الزبون	٦
٢	تمييز المنتج	٧
٣	سلسلة المنتج	٧
٤	ضبط عملية الانتاج	٨
٥	الخدمة	١٨
٦	اساليب الضبط الاحصائية	١٩

هكذا صنف للأصل

٥- سجلات الجودة

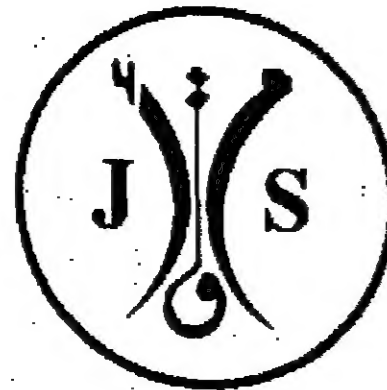
تشترط مواصفة إيزو ٩٠٠٠ الاحتفاظ بسجلات جودة عددها (١٧) سجلاً. وتنطبق على هذه السجلات المتطلبات الواردة في البند (٤-١٦) ضبط سجلات الجودة من هذه المواصفة. وتحتوي سجلات الجودة على الأدلة التي تثبت مطابقة المتطلبات المحددة، وتثبت أن نظام الجودة يعمل بكفاءة. ويحتوي الجدول رقم (٣) على سجلات الجودة التي تشترط المواصفة الاحتفاظ بها.

الجدول رقم (٣) - سجلات الجودة

الرقم	سجل الجودة
١	مراجعة الإدارة لنظام الجودة
٢	مراجعة العقود
٣	مراجعة التصميم
٤	إجراءات التحقق من التصميم
٥	الموردين الفرعيين المقبولين
٦	المنتجات الواردة من الزبون التي تعرضت للضياع أو التلف أو لحق بها ضرر
٧	طريق تمييز وحدات ودفعات المنتج
٨	العمليات الإنتاجية والمستعملين والأجهزة التي تم تأهيلها
٩	المنتجات الواردة التي استخدمت في الإنتاج قبل التحقق منها لأسباب طارئة
١٠	تحديد الجهات المسؤولة عن قبول المنتجات بعد التفتيش والاختبار
١١	أدلة تثبت القيام بالتأكد من أدوات التفتيش والقياس والاختبار
١٢	معايرة أدوات التفتيش والقياس والاختبار
١٣	وصف لحالات عدم المطابقة المقبولة والإصلاحات الذي تمت عليها
١٤	نتائج التحقيق في أسباب عدم المطابقة المتعلقة بالمنتج والعمليات الإنتاجية ونظام الجودة
١٥	نتائج تدقيق الجودة الداخلي
١٦	التحقق من تطبيق الإجراءات التصحيحية التي اتخذت
١٧	بناء على نتائج تدقيق الجودة الداخلي والتحقق من فاعليتها
	التدريب

الملحق رقم (٣)

شكل علامة الجودة الأردنية



هذه الصفحة

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم م/١/١١٦٥ تاريخ ١٩٩٦/١١/١٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير احكام الفقرة ١ من المادة ٦٧١ من القانون المدني وبيان ما اذا كانت احكامها فيما يتعلق بالمدد المنصوص عليها فيها تسري على عقود الاجاره التي عقدت قبل العمل بالقانون المذكور .
وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه وتدقيق النص القانوني المطلوب تفسيره نجد ان الفقرة ١ من المادة ٦٧١ من القانون تنص على ما يلي :-

- يجب ان تكون مدة الاجاره معلومه ولا يجوز ان تتجاوز ثلاثين عاماً فإذا عقدت لمدة اطول ردت الى ثلاثين عاماً .
- ان رغبة المشرع هنا صريحة وواضحه في انه يؤكد على لزوم تحديد مدة للانتفاع بالماجور فجاء النص بأنه (اذا عقد الاجار لمدة تزيد على ثلاثين سنة ردت الى ثلاثين سنة حكماً) .

بما يعني ان مدة عقد الاجار اصبحت بموجب القانون المدني محدده بالشروط المقرره في المادة المذكوره وليس كما كان الحال عليه في ظل احكام المجله التي كانت نصوبها لا تشترط عملاً بالمادتين ٤٥١ ، ٤٥٢ تحديد مدة لعقد الاجار .

- لما عن السؤال فيما اذا كانت احكام هذه المادة في القانون المدني تسري على عقود الاجاره التي عقدت قبل العمل بهذا القانون فان حكم الدستور بصدد هذه المسأله واضح حيث يقضي النص في الفقرة الثانيه من المادة ٩٣ منه بعدم سريان القوانين على ما قبلها الا بنص خاص . ونجد ايضاً ان القواعد العامه تقضي بان كل قانون يصدر يجب ان لا يكون له تأثير على

الوقائع التي تمت قبل اعلانه وان لا يكون للقانون الجديد تأثير على الماضي اذا كان سريانه يؤثر في حقوق مكتسبه بمقتضى القانون القديم . وهذا ايضاً ما ينسجم مع الرأي الراجح الذي استقرت عليه النظريات الحديثه بشأن تنازع القوانين من حيث الزمان وهو انه اذا الغيت قاعده قانونيه وحلت محلها قاعده قانونيه اخرى فان العناصر التي تمت في ظل القاعده القديمه تبقى محكوم به فلا تمس القاعده الجديده المنصوص عليها في القانون اللاحق .

وحيث انه بالرجوع الى احكام القانون المدني يتبين انه جرى تطبيقه اعتباراً من تاريخ ١٩٧٧/١/١ ولم ينص القانون على سريان حكمه على ما قبله بما في ذلك المادة ٦٧١ منه فان ما يترتب على ذلك ان كافة عقود الاجاره التي تم تنظيمها في ظل القوانين التي سبقت تطبيق القانون المدني سواء قانون مجلة الاحكام العدليه او غيرها من القوانين تبقى ملزمه لاطرافها .

هذا هو تفسيرنا للنص المادة المشار اليها وهو ما نقرره بخصوص التفسير المطلوب .

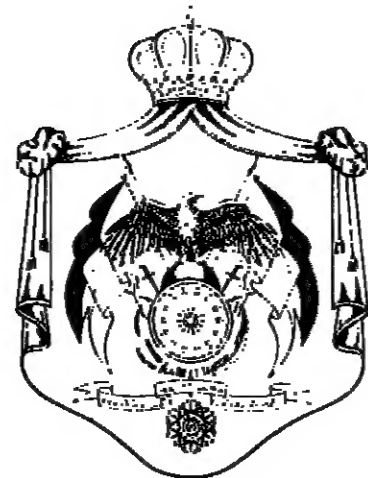
قرار صادر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤١٧ هـ الموافق ١٩٩٧/١/١٥ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	
وليد الحاج حسن	سليمان عوجان	رئيس محكمة التمييز
	ناجي الطراونه	

عضو	عضو
مندوب وزارة الشؤون البلدية والقرويه والبيئه	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مامون صلاح	عيسى طماش

هكذا منه لاصد

هكذا من لا

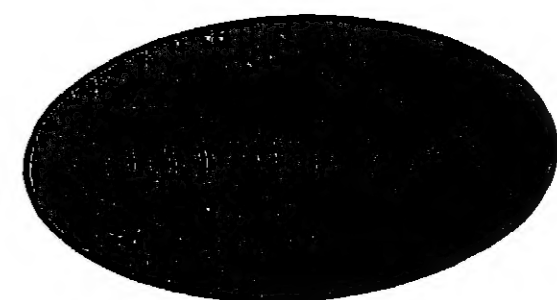


الأبلة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الأربعاء ٥ شوال سنة ١٤١٧ هـ - الموافق ١٧ شباط سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤١٨٢



طبع في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية